مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

سلسلة كتب اقتصادية جامعية

التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

إعداد

الدكتور / أحمد جابر بدران

مدير مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أستاذ الاقتصاد-كلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر

رئيس جمعية نهضة مصر لإحياء التراث الإسلامي

التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

إعداد

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

الدكتور/ أحمد جابر بدران

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر

رئيس مجلس إدارة جمعية نهضة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد جابر بدران

عنوان المصنف: الاقتصاد الرياضي

القسم: الاقتصاد الرياضي

المؤلف: أحمد جابر بدران

اسم الناشر: المؤلف

ط1- القاهرة – 1435هـ – 2014م

الإخراج الفني: منى حامد

عنوان الناشر: 7 ش نوال متفرع من شارع وزارة الزراعة

العجوزة- الجيزة

E-mail : CLES1996@yahoo.com

E- mail: D_AhmedGaber@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

{هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} [الزمر: 9]

صدق الله العظيم

الفهرس

موضوعات الكتاب

رابعاً: بناء الأساس المادي للتقدم:
-3-النمو الاقتصادي ومحدداته
أولاً: ماهية النمو الاقتصادي:
ثانياً: محددات النمو الاقتصادي:
1-حجم ونوعية الموارد البشرية:
2-حجم ونوعية الموارد الطبيعية:
3-التراكم الرأسمالي:
4-التقدم العلمي والتكنولوجي:
5-عوامل اجتماعية ومؤسسية:
-4-مراحل النمو الاقتصادي
أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي:
ثانياً: مرحلة التهيؤ للانطلاق:
ثالثاً: مرحلة الانطلاق:
رابعاً: مرحلة النضوج:
خامساً: مرحلة الاستهلاك الوفير:
-5-كيفية قياس وتحليل النمو الاقتصادى
أولاً: قياس النمو الاقتصادى:

ثانياً: أهمية تحليل النمو الإقتصادي:
-6-الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
-7-تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية
أولاً: التصنيف البسيط:
ثانياً: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:
ثالثاً: التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي:
رابعاً: التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد:
1-النوع الإفريقي:
2-نوع أمريكا اللاتينية:
3-النوع الشرق أسيوي للتنمية:
الفصل الثالث نظريات التنمية الاقتصادية والنموالاقتصادى
-1-نظرية النمو عند الكلاسيك
أولاً: سياسة الحرية الإقتصادية:
ثانياً: التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم:
ثالثاً: الربح هو الحافز على الإستثمار:
رابعاً: ميل الأرباح للتراجع:
خامساً: حالة السكون:

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:
المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:
المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:
المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:
المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين:
المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:
المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:
المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية:
-4-المقومات الأساسية للتنمية المستدامة
أولاً: تلبية الحاجات الإنسانية للسكان:
ثانياً: الإدارة البيئية السليمة:
ثالثاً: التنمية البشرية:
رابعاً: الاقتصاد البيئي:
خامساً: التكنولوجيا السليمة بيئيا -التكنولوجيا النظيفة:
سادساً: الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية:
-5-أهداف التنمية المستدامة
-6-أبعاد التنمية المستدامة
أولاً: البعد الأول: البعد الاقتصادي:

ثانياً: البعد الثاني: البعد البيئي:
ثالثاً: البعد الثالث: البعد البشري والاجتماعي:
-7-مؤشرات التنمية
أولاً: مؤشرات القوة الدافعة:
ثانياً: مؤشرات الحالة:
ثالثاً: مؤشرات الاستجابة:
-8-المؤشرات القطاعية للتنمية
أولاً: البصمة الايكولوجية:
ثانياً: مؤشر المحاسبة البيئية -المحاسبة الخضراء:
ثالثاً: مؤشر التنمية البشرية:
-9-المؤشرات الأساسية المجمعة في الفصول ذات الصلة بجدول أعمال القرن 21
أولاً: المؤشرات الاقتصادية:
ثانياً: المؤشرات الاجتماعية:
ثالثاً: المؤشرات البيئية:
رابعاً: المؤشرات المؤسسية:
المراجع:

المقدمة

اقتصاديات التنمية Development Economics فرع يانع جديد، وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة، كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنية بما يسمح بحدوث تحسينات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب و الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مساحاتها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والدول المتقدمة تقع معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.

ولقد أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون". أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

ولقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، وبدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد، ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع".

فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

ولقد اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية. كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي موازٍ، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية وقد تميزت هذه الحقبة باقتصاديات العالم الجديد أو القطب الواحد.

وآزاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية

وجميع عوامل النهضة الحضارية، ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية.

ويحاول هذا الكتاب الاجابة على تساؤلات كثيرة مما قد سبق،ويتكون الكتاب من بابين:

الباب الاول ويحتوى على ثلاث فصول:

الفصل الأول: تمهيدى يتضمن ماهية التنمية

الفصل الثانى: يتضمن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى

الفصل الثالث: يتضمن نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى

اما الباب الثانى فيحتوى على ثلاث فصول:

الفصل الاول: يتضمن التنيمة الاقتصادية والتخلف والسياسات الاقتصادية.

الفصل الثانى: يتضمن التنمية الاقتصادية والتمويل.

الفصل الثالث: يتضمن التنمية المستدامة.

وفى النهاية لا يسعدنا ان أن نشكر المولى عزوجل فى توفيقه لنا باخراج هذا الكتاب فى صورة تحظى بالقبول العام.

واخر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين

د/ أحمد جابر بدران

الباب الأول

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: ماهية التنمية:

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادى:

الفصل الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية والنموالاقتصادى:

الفصل الأول

ماهية التنمية

يعتبر موضع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو.

وتعتبر المشكلة الأساسية التي تواجه البلاد المتخلفة هو الركود المزمن الذي تعيش فيه وأصبح الخروج من حالة الركود هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية في هذه البلاد. وتعيش تلك الدول في جمود نشأ عن الركود المزمن الذي عاشت فيه زمناً طويلاً.

وتتطلب علمية التنمية تحطيم هذا الجمود حتى يكون الاقتصاد القومي قادراً على الحركة الذاتية ولذلك تعني الأبحاث في موضوع التنمية بدراسة مظاهر الجمود حتى يكون الاقتصاد القومي قادراً على الحركة الذاتية ولذلك تعني الأبحاث في موضوع التنمية بدراسة مظاهر الجمود الاقتصادي وكيفية التغلب عليه.

وسوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم التنمية و انواع التنمية واهدافها وخصائصها ثم الفرق بين مفهوم التنمية و بعض المفاهيم المشابهة لها.

-1-مفهوم التنمية

أولاً: التنمية لغة هي: النماء أو الازدياد التدريجي.

مثلا نقول نما المال أى ازداد وكثر.

ثانياً: التنمية اصطلاحاً: يستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو " بوجين ستيلى " حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889م.

وقد تعدد وتنوعت تعريفات التنمية فعرفت التنمية بأنها:

"العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية؛ بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".

وتعرف التنمية كذلك بأنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ".

كما أنها عـرفت بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل.

ونستنتج من ذلك أن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة مريدة ومخططة، وبما أن الإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع، فالتنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو جماعية.

وهناك نظرتين لمفهوم التنمية:

النظرة الأولى: تعتمد على التنمية هي: "عملية" على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددّة، وهي تسير في اتجاه واحد.

أما النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع .

ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية process وليس كأداة أو حالة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل".

-2-أنواع التنمية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي، وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات؛ لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية، وتنقسم التنمية إلى ما يلي:

أولاً: التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية .

ثانياً: التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل للنمو الطبيعي.

ثالثاً: التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

رابعاً: التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

خامساً: التنمية البيئية (المستدامة): هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

-3-أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى ما يلي:

أولاً: تحسين حياة البشر؛ من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية، وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

ثانياً: إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ثالثاً: الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

رابعاً: تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

خامساً: تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

سادساً: إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

سابعاً: تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

-4-خصائص التنمية

أولاً: التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

ثانياً: التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

ثالثاً: التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

رابعاً: التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغابات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.

خامساً: إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي ، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

سادساً: بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

سابعاً: تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

ثامناً: زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد .

تاسعاً: تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

عاشراً: الإطار الإجتماعي- السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة

-5-الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلصون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

أولاً: الفرق بين التنمية ومصطلح النّمو: إن إصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معيّن من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أمّا التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو .

ثانياً: الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

ثالثاً: الفرق بين التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددّة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

رابعاً: التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

خامساً: التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدّات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادى

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية هى غاية النظم الاقتصادية المختلفة سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو خليط منها، لذا يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة.

ولذلك يعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم.

ولم تعد التنمية الاقتصادية مجرد قيمة يدعى الناس إليها ويُشَجّعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد. ومن ثَمَّ أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال مجالس الشعوب وكافة الدوائر الحاكمة.

وعلى أساس هذا المصطلح جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، والثاني، والثالث كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نموّاً. وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل القومي للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنويّاً.

وسوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره، وأهمية وأهداف التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي ومحدداته و مراحله، وكيفية قياس وتحليل النمو الاقتصادى، و الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، و تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية.

-1-مفهوم التنمية الاقتصادية وتطوره

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة تطورات:

- فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي؛ حيث كان ينظر بعض الاقتصاديين للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

- وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

- وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة....، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي.

- ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استتراف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية.

وعملية التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد،

إلا أن الزيادة المطردة في المكان، والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة، وعوامل التلوث البيئي، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في المحافظة على تلك الموارد المتوفرة وتنميتها، والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها.

والطلب على مورد معين إنما هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات النهائية الجاهزة للفائدة البشرية، والمنتجة من هذا المورد، فمثلا البترول في صورته الأولية ربما لا يصلح لإشباع الحاجات البشرية، ولكن بعد سلسلة من العمليات الاقتصادية يصير اشتقاق العديد من المنتجات البترولية التي يطلبها الإنسان سواء لاستعمالها كوقود لسيارته، أو للتدفئة، أو لتوليد الكهرباء.

ومن هنا فإن طلب مورد معين، يتحدد بزيادة أو بنقص مدى تقدم المعارف العلمية البشرية والتي يترتب عليها إما زيادة الحاجة إلى مورد معين، وذلك بتقديم العديد من الخدمات والسلع الجديدة التي تتطلبها، وإما بالنقص وهذا ينتج عن اكتشاف بديل أقل تكلفة.

ونخلص من ذلك الى ان التنمية الاقتصادية هى عبارة عن مجموعة من السياسات والاجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومى بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الافراد.

وهكذا فان التنمية الاقتصادية هى عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة ، كما انها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعى القرارات الاقتصادية والسياسية فى الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف الى واقع متقدم فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وايمانهم بأن التنمية تتم بالانسان ومن أجل الانسان.

-2-أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة فالشعوب في المناطق المتخلفة لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى. وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال. نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة.

أولاً: زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على وجه الإطلاق. وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر. وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة.

وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة من جهة أخرى تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية،

فكلما توافرت رؤوس أموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة. فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها. إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصاديا.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا.

ذلك أنه من المعتذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان وتلك المناطق. وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يضمنه هذا التعبير من معاني.

ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا. غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة. ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم إنخفاض مستوى معيشة بالتالي.

كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا. فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التى تحققت في الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي. وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حالة إن لم ينخفض.

من هذا نجد أن هدفا كرفع مستوى المعيشة، إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلدان المتخلفة والتي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل. فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل على انخفاض مستوى معيشته بالتالي فمستوى المعيشة يقاس بما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات.

لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته بالتالي.

وتحقيق هذا قد لا يقف عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات في هيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي، فيجب العمل على تنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد إلى المعدل المناسب، وتحقيق توزيع عادل للدخل القومي.

ثالثاً: تقليل التفاوت في الدخول والثروات: وهذا الهدف من الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول المتخلفة، على الرغم من إنخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل. إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات. إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية. كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي الضياع الاقتصادي فالغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية. هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة. ولو أننا نرى أن غالبية الدول المخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبيه لاستهلاك المظهرى الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى.

وعلى ذلك فليس من الغريب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

رابعاً: بناء الأساس المادي للتقدم: من تعرفينا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية إقتصادية بتلك البلاد.

فالتنمية الإقتصادية يجب أن تقترن ببناء الأساسي المادي للتقدم Construction Of The Material basis for progess متمثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي، ولا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد إلى الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج Reprodusction Process.

كذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجته.

-3-النمو الاقتصادي ومحدداته

أولاً: ماهية النمو الاقتصادي: إذا كانت التنمية الاقتصادية تعني التغيرات الجذرية المقصودة في الاقتصاد القومي بما يترتب عليه تنمية القطاعات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية بينها بما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد فيه، فإن النمو الاقتصادي "Economic Growth" يعني التغير التلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، ولكن الفارق الجوهري بين التنمية والنمو هو أن التغيرات في حالة التنمية تكون مقصودة من جانب الحكومة والأفراد أما التغير في حالة النمو الاقتصادي فيحدث تلقائيا طبقا لقوى السوق، أما في حالة التنمية فإن التغيير يحدث من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل وقيام الدولة بدور رئيس في عملية التنمية.

وهكذا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون أن تكون هناك تنمية حقيقية، حيث إن النمو يعني زيادة المؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل، التجارة الداخلية والخارجية .. إلخ

دون أن تكون هناك تغييرات مقصودة في البنيان الاجتماعي والثقافي أي بنيان القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم.. إلخ.

وحتى من الناحية اللغوية يتضح الفارق بين النمو والتنمية، فالنمو هو مصدر للفعل الثلاثي "نما" أي كبر وزاد تلقائيا دون تدخل، في حين أن التنمية هي مصدر للفعل الرباعي "نمى" أي كبر وهنا يتضح أن الفعل يكون مقصودا ومستهدفا.

ومما تقدم يتضح أن كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يترتب عليه زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، إلا أن مصطلح التنمية ينطوي على إحداث تغييرات هيكلية مقصودة في القطاعات الاقتصاد القومي، وهذا الأمر ليس ضروريا في حالة النمو الاقتصادي، كما أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالدول النامية وبالتخطيط الاقتصادي، في حين أن مفهوم النمو الاقتصادي يرتبط بتفعيل قوى السوق الحر في الدول الرأسمالية المتقدمة.

ثانياً: محددات النمو الاقتصادي: وإذا كان هذا هو المقصود بالنمو الاقتصادي، فما هي أهم العوامل المحددة له؟ أهم تلك العوامل هي:

1-حجم ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

$$\text{متوسط الدخل الحقيق للفرد} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عددد السكان}}$$

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون: النمو في متوسط دخل الفرد $<$ النمو في معدل زيادة السكان. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان، أي أن:

$$\text{نسبة القوى العاملة} = \frac{\text{عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه}}{\text{عدد السكان}}$$

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج.

2-حجم ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما، على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن ومصادر المياه ومساحة الغابات وغير ذلك.

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية للمجتمع ليست ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف موارد جديدة أو يطور الموارد الموجودة ويحسن نوعيتها (كالآلات والأراضي الزراعية مثلا) وذلك بمزيد من الاستثمار خاصة في مجال البحث العلمي.

3-التراكم الرأسمالي: ونعني به الاستثمار الجديد، أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية. أي بناء مشروعات البنية الأساسية كالطرق والجسور والسدود ومشروعات الري والصرف، وكذلك إقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجيهزات فنية، كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

4-التقدم العلمي والتكنولوجي: هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين (18، 19) في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وما صاحبها من نمو اقتصادي لخير دليل على ما نقول. كما أنه في الوقت الحالي أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي دور كبير في النمو الاقتصادي، وأصبحت الدول التي "تعرف" تحقق نموا اقتصاديا أكبر وأسرع من الدول التي "تملك" مجرد الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية.

5-عوامل اجتماعية ومؤسسية: فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع.

-4-مراحل النمو الاقتصادي

يصنف روستو **Rusto** مراحل النمو الاقتصادي بخمس مراحل هي:

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي المتمسك بتقاليد معينه.

ثانياً: مرحلة التهيؤ للانطلاق وهي مرحلة وضع أسس التنمية.

ثالثاً: مرحلة الانطلاق وهي المرحلة التي يجتاز فيها المجتمع الفترة الحرجة من حياته.

رابعاً: مرحلة النضوج.

خامساً: مرحلة الاستهلاك الوفير.

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي: ويتميز المجتمع في هذه المرحلة بالركود والاستقرار وذلك بسبب نظامه السياسي التقليدي المحافظ ونظامه الاقتصادي الذي يقوم على أساليب بدائية إنتاجية غير متطورة تعتمد أساسا على الطاقة البشرية، وفي هذه المرحلة تقل الاستثمارات بالنسبة للدخل القومي.

ثانياً: مرحلة التهيؤ للانطلاق: وتبدأ هذه المرحلة عادة بمجرد نجاح بعض الرواد الذين يخرجون عن إطار الفكر التقليدي إلى الدعوة للأخذ ببعض التنظيمات الثورية ويقوم بعض الأفراد باستخدام الأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على خفض تكاليف الإنتاج، ويتغير النشاط الإنتاجي وهيكل الدولة التي تعمل على التخلص من الأوضاع والنظم التقليدية ويتسع نطاق التجارة الخارجية والداخلية ويزداد حجم الاستثمارات.

ثالثاً: مرحلة الانطلاق: ويعتبر هذه المرحلة من أدق وأصعب المراحل وأكثرها تعقيدا، وترتفع فيها معدلات التنمية وارتفاع نسبة الاستثمار. وفي هذه المرحلة يكون الكيان السياسي والاجتماعي للدولة قد نما. وتتصف هذه المرحلة بحدوث ثورات في الأساليب الإنتاجية وتوسع سريع في التصنيع، وحدوث تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج الزراعي ويرتفع معدل الادخار والاستثمار إلى ما يزيد عن **10%** من الدخل القومي.

رابعاً: مرحلة النضوج: وفي هذه المرحلة ينضج المجتمع فكرياً وفنياً وهي مرحلة طويلة نسبيا من النمو المطرد. تميل فيها الأجور إلى الارتفاع، وتتعدل فيها تشريعات الدولة، وتزداد إعداد الفئات الفنية والفكرية والثقافية ويتحقق نمو سريع ومتوازن لجميع القطاعات الاقتصادية. وترتفع معدلات الاستثمار ويزيد الإنتاج القومي بمعدلات تفوق الزيادة السكانية.

خامساً: مرحلة الاستهلاك الوفير: بعد أن يصل المجتمع إلى مرحلة النضوج، يبدأ في أن يحدد لنفسه وزنا خاصا به متأثرا بوضعه الجغرافي وبموارده وبإمكانياته وبمركزه السياسي. وهذا يجعل تفكيره يتجه إلى السعي لتحقيق مزيد من السلطان في الخارج، وزيادة الرفاهية الاجتماعية في الداخل مع إعادة توزيع الدخل وتوفير السلع الاستهلاكية والتوسع في الاستهلاك وتحديد ساعات العمل.

وفى رأى روستو فإن التطور الاقتصادي لا ينتهي إلى نظام محدد معين كما يرى كارل ماركس وإنما هناك احتمالات مختلفة في اتجاه هذا التطور، ويؤخذ على نظرية المراحل لروستو أنها لا تعتبر تفسيرا حقيقيا للتخلف فهي تصف المرحلتين اللتين يظهر فيها التخلف والمرحلة التي تبدأ عندها التنمية ولكنها لا تفصح عن الأسباب المؤدية إلى هذا التغيير وهذا الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

-5-كيفية قياس وتحليل النمو الاقتصادى

أولاً: قياس النمو الاقتصادى: يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1-الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2-الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادةماينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية .

ثانياً-أهمية تحليل النمو الإقتصادي: نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

1-بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2-بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أى منهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهاتها المختلفة ويدفها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

6-الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

هناك اختلاف بين مفهوم النموCROISSANT والتنمية DEVELOPPEMENT، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين أن التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.

اى أن النمو الإقتصادي يكون مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادبة زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه .

ويرى بونيه " أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً و واعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة".

اى ان النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبمأن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الإقتصادي والإجتماعي ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني والدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

-7-تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية

سنحاول حصر مجموعة من العوامل المتشابهة بين عدد من الدول وتصنيفها في نفس الصنف وذلك من أجل معرفة مدى تقدم دولة ما مقارنة بالدول الأخرى أو تأخرها عنها.

وسنتطرق فيما يلي إلى تصنيفات التالية:

أولاً: التصنيف البسيط.

ثانياً: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج.

ثالثاً: التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي.

رابعاً: التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد.

أولاً: التصنيف البسيط: من أهم أنواع التصنيف البسيط: تصنيف البنك الدولي و تصنيف الأمم المتحدة.

1- تصنيف البنك الدولي: تكمن بساطة هذا التصنيف في إعتماد على معيار الدخل للفصل بين بلد متخلف و آخر متقدم. بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف و إذا تعداها نقول أنه سار في طريق التنمية و يقسم البنك الدولي إلى ثلاث مجموعات :

- مجموعة الإقتصاديات منخفظة الدخل .

- مجموعة الإقتصاديات متوسطة الدخل.

- مجموعة الإقتصاديات مرتفعة الدخل.

-حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 700 دولار و ذلك بأسعار 1992 تعتبر دول منخفضة الدخل.

- بينما الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار تعتبر دولاً متوسطة الدخل أو دول متخلفة (Pays sous développés).

ويقسم البنك الدولي الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700-3000) دولار ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، مجموعة دول متوسطة الدخل الأعلى (3000-7000) دولار .

-أما الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 7000 دولار فتعتبر دولاًً متقدمة.

2-تصنيف الأمم المتحدة: يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الإجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة و التعليم ومستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الإعتبار هذه الجوانب ووفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات.

المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين (0.8 و 1)، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.

أما المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي التي يتراوح مؤشر التنيمة البشرية مابين (0.50 و 0.79).

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن (0.50).

ثانياً: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج: إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية و النوعية لعوامل الإنتاج.

1-العمل: ففي الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة وحاجة إلى اليد العاملة الماهرة وهو الذي يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية اليد العاملة بالدول النامية عكس الدول المتقدمة .

2-التقدم التكنولوجي: إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين و البحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا و الأساليب الفعاّلة للتنظيم وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الإقتصادية.

3-الموارد الطبيعية: إن إختلاف الدول من مواردها الطبيعية والبيئة السائدة بها حيث أن وفرة الموارد الطبيعية عامل رئيسي من العوامل المساعدة على تحقيق النمو وخير مثال على ذلك التقدم الذي حققته بريطانيا غداة اكتشاف مناجم الحديد والفحم، وكذلك فإن الطقس المعتدل يساعد و يحفز على العمل وبالتالي زيادة الإنتاج و تحقيق فوائض إضافية، إلا أن هذه التحاليل لاتخلو من إستثناءات حيث نجد أن معظم الدول النامية اليوم تحتوي على خيرات باطنية كبيرة و طقس معتدل إلا أنها بقيت تراوح مكانها، وإنعدام الحافز فيها إلى التنمية وذلك مايبرز لنا جلياً قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور.

ثالثاً: التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي: وفق هذه النظرة يتم تقسيم النشاط الإقتصادي إلى ثلاث قطاعات، القطاع الاول ويضم (الزراعة والمواد الأولية)، وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث أننا نجد في معظم البلدان النامية حوالي من 40 % إلى 60% من الناتج الوطني بها يرجع إلى القطاع الأول، أما القطاع الصناعي فيعتبر مصدر لـ من 10% إلى 20% من الناتج. بينما يساهم قطاع الخدمات مابين 20% و 40% ، ونجد أيضاً أن جل اليد العاملة مشتغلة بالقطاع الأول في الدول النامية، وبالتالي فإنه حسب هذه النظرة فإن تغير مساهمة أو مكانه مختلف القطاعات في الناتج الوطني تبرز لنا مدى سير البلد في طريق النمو.

رابعاً: التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد: وفق هذا التصنيف يتم أخذ بلد معين كنوع لبقية الدول المشابهة له من حيث الثروات الطبيعية المتاحة وكذلك من حيث الطاقات البشرية ايضا. وتم تحديد النوع الإفريقي والنوع الأمريكي(أمريكا اللاتينية) والنوع الشرق أسيوي.

1-النوع الإفريقي: ممثلا في كينيا، ومن ملامحها أنها دولة غنية بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من الناحية النوعية والإعتماد على صادرات المنتجات الأولية.

2-نوع أمريكا اللاتينية: ممثلا في المكسيك وهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ويعتمد التصنيع فيها على الرأس المال الأجنبي وصادرات البترول.

3-النوع الشرق أسيوي للتنمية: ويتمثل في التيوان التي تتميز بغنى الموارد البشرية وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية

الفصل الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية والنموالاقتصادى

تعتبر دراسة التطور التاريخي للأراء والأفكار الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية من الأهمية للتعرف على أوجه القصور في هذه الأفكار ومدى انطباقها على الأحوال المعاصرة.

وقد كان للفكر التجاري في العصور الوسطى والذي تركز في زيادة قوة الدولة، والحصول على الثروة وترك الحرية الفردية واهتمامهم بالعمل وأهميته في زيادة الناتج الكلى، وكانت للمدرسة الكلاسيكية ونظرياتها في التجارة الدولية في إطار الحرية الاقتصادية التي تعتمد على نظرية التكاليف المطلقة لادم سميث والتكاليف النسبية لريكارد ونظرية الكسب في التجارة الخارجية لجون ستيورات ميل واهتماماتهم في التخصص وتقسيم العمل، كل هذه الأفكار ساعدت على وضع الأسس لنظرية النمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي وقد كان لنقد وهجوم كارل ماركس على هذه النظريات وإبراز مساوئ الرأسمالية وإحلال الاشتراكية محلها دور هام في صقل نظريات النمو الاقتصادي وكانت كذلك نظرية كينز في علاج مشاكل البطالة والتوظيف دور هام في اصلاح الجهاز الرأسمالي وعلاج مساوئ هذا النظام.

وقد اهتمت دول كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية بالسياسة التي تتبعها لتنشيط التنمية الاقتصادية، وكانت السياسات التي يلزم اتباعها موضع دراسة من جانب العديد من رجال الفكر والاقتصاد فقام بعضهم بوضع الأسس لنظريات في التنمية ونلخص فيما يلي أهم هذه النظريات.

-1-نظرية النمو عند الكلاسيك

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق و روبيرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في مايلي:

أولاً: سياسة الحرية الإقتصادية: نادى الإقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الإقتصادية و أن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة.

ثانياً: التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم: إعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الإقتصادي لذلك أكدو على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليون و ملاك الأراضي هم وحدهم القاردون على تحقيق ذلك الإدخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للإستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لاتمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر .

ثالثاً: الربح هو الحافز على الإستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على إتخاذ قرار الإستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الإستثمار.

رابعاً: ميل الأرباح للتراجع: تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن إرتفاع الأجور و الربح الذي يتحقق بسبب إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعاً في الأرباح.

خامساً: حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان و يصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف و حسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الإقتصادي و تقوده إلى حالة السكون. أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني و تراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة و الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية .

وقد عبّر ميل عن نفس الفكرة عندما أثار أنه في حالة غياب التحسينات الفنية في الزراعة، وارتفاع معدل السكان عن معدل التراكم الرأسمالي، فإن مستوى الأرباح يبدأ في التراجع و يصل الإقتصاد إلى حالة السكون، و لكنه كان مرحباً بها على أساس أنها ستقود التحسينات في توزيع الدخل و تحسين ظروف العمل حتى يتم التحكم في عدد العمال. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود " Stagnation " هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي لأرباح نحو التراجع و مايترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، وعندما يحدث هذا فسوف يتوقف التكوين الرأسمالي، و يستقر عدد السكان و تسود حالة من السكون.

سادساً: الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

1-تجاهل الطبقة الوسطى: "تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الإقتصادي.

2-إهمال القطاع العام.

3-اعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الإفتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات و أنها لاتتغير مع الزمن.

4-القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للإقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

5- خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

6-عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث إفترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك إفترضو حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لايعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الإقتصادي كما هو عليه اليوم.

-2-نظرية ماركس للنمو

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية:

أولاً: مفهوم فائض القيمة

ثانياً: التطور نحو الرأسمالية الإحتكارية

ثالثاً: السير نحو رأسمالية الدولة

أولاً: مفهوم فائض القيمة: حيث يعرّف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك أي ماهو مخصص للإستثمار. أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في أسمى عطائه.

ثانياً: التطور نحو الرأسمالية الإحتكارية: يرى ماركس أن التسيير المركزي للإقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها وذلك يعني الإستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لاتستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية وهو مايدعم هذا النظام.

ثالثاً: السير نحو رأسمالية الدولة: كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تتضمن الدولة هذا الفائض الإقتصادي، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة أخرى بواسطة الإنفاقات العسكرية وماتتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم وهو مايؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور.

ويقصد كارل ماركس بالتطور، الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الإقتصادي.

وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة وإقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ماذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الإنخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها. بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الإشتراكية محلها كان تنبؤًا عكسياً.

-3-نظرية شومبيتر

رغم اعتقاد شومبيتر بأن للنظام الرأسمالي أخطاؤه وعيوبه إلا أنه يرى أن عملية النمو ممكنة طالما أنها تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة. وتقوم نظريته في التنمية على مبدأ الابتكار والتجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في النشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى التنمية وزيادة الدخل القومي في البلاد، هذا فضلا عن أهمية المنظم الذي تقوم على أكتافه عملية النمو.

وتجمع نظرية شوميتر بين الإطار العام الذى نسجه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد وبين التحليل التاريخي والحركي لماركس.

ويرى شوميتر أن النمو الاقتصادي عملية دائبه سريعة مفاجئة تظهر في زمن معين ثم تخمد في زمن آخر دون ثمة انتظام واتساق في مراحلها.

ويهتم شوميتر بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمع وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه كارل ماركس.

وذكر أن النمو الاقتصادى يحتاج إحداث تغيرات في البيئة الاجتماعية والثقافية تسير جنبا إلى جنب مع مقتضيات النمو ويقصد بتلك التغيرات خلق المناخ الاجتماعي والسياسي والسيكولوجي والثقافي الملائم لتحقيق النمو.

4-النظرية الكنزية للنمو

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل و بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار، أي أن الفجوة مابين الدخل و الإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار .

يعتمد الدخل و التشغيل أساساً على مستوى الإستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية :

التغير في الدخل= المضاعف × الزيادة في الإستثمار

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الإستثمارات.

ولقد حصر كينز الشروط الظرورية للنمو الإقتصادي في : القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم.

ومنه يتضح أن كينز لم يقدم نموذجاً منتضماً للتنمية الإقتصادية و ترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود دومار، جون روبنسون وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل إنصب إهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

-5-نظرية روز نشتين رودان

(نظرية الدفعة القوية)

نتيجة لما ظهر من مظاهر الدورات الاقتصادية وتعاقب فترات الرخاء والكساء خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت آراء تنادى بتدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتبلورت هذه الآراء في نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتعتبر نظرية الدفعة القومية من أولى النظريات في هذا المجال وترى النظرية أن القيام بدفعة قوية Big Push من الاستثمار يمكن من التغلب على الركود الاقتصادي وتحقق قدرا أعلى من الأنتاج والدخل وعندئذ ينتشر أثر التنمية على المجتمع كله، ويشير زوزنشتين إلى أن هناك حد أدنى من الموارد يجب تخصيصه للتنمية الاقتصادية حتى تنجح العملية في مجموعها.

ويرى روزنشتين أن النموذج السوفيتي في التنمية والذى يعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتي نموذج غير مثالي لما له من صفات بطء النمو الاقتصادي والخلل الذي ينتابه خاصة من ناحية نقص حجم التجارة الخارجية والنفقات الباهظة المرتبطة بالتنمية الذاتية. وفي رأيه أن النموذج الملائم للتنمية في الدول النامية هو الذى يعتمد على توافر رؤوس أموال كبيرة قد تقترض من الخارج حتى لا يتحمل الاقتصاد القومي تبعات التمويل. ويجب أن يتضمن هذا النموذج نشر الصناعات الخفيفة التى تستعمل عدد كبير من العمال والبعد بقدر الإمكان عن الصناعات الثقيلة ونفقاتها الباهظة. والاهتمام ببناء قاعدة صناعية ومشروعات عامة في شكل طرق وكبارى وسكك حديد ومحطات كهرباء ومصادر للطاقة المحركة. وهذه كلها ينتج عنها دفعة واحدة تنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق الفعلي.

6-نظرية نيركسه

وتتبلور هذه النظرية حول فكرة النمو المتوازن وأهميته للتنمية، ويرى أن تكوين كمية من رأس المال وتوزيعها على عدد من الصناعات المختلفة يضمن حالة من النمو المتوازن في هذه الصناعات ويدلل على رأيه بأن الإنتاجية المنخفضة يؤدي إلى دخل منخفض وهي ترجع إلى نقص رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى نقص الإنتاج وانخفاض الاستهلاك والمدخرات، وهذا بالتالي يؤدي إلى نقص الاستثمار وهكذا فالفقر يؤدي إلى مزيد من الفقر، ويرى نيركسه أن يكون تكوين رأس المال على نطاق كبير يؤدي إلى اتساع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجات هذه الصناعات، ولذلك ينادى بإنشاء عدد من الوحدات الإنتاجية المتكاملة في وقت واحد لأن كل وحده فيها تخلق طلب على منتجات الوحدة الأخرى وهكذا يعم الرخاء والرفاهية على سائر انحاء المجتمع.

7-نظرية هانس سنجر

يرى سنجر أن الدولة المختلفة هي التي يعمل فيها أكثر من 70% من أفرادها في الاستغلال الزراعي في حين أن هذه النسبة في الدول المتقدمة لا تزيد عن 15%، ويتفق مع أرثر لويس من حيث أن الهدف من عملية التنمية زيادة نسبة الادخار من 5% من الدخل القومي إلى حوالي 10% وهي النسبة السائدة في الدول المتقدمة.

لهذا ينادى سنجر بالعمل على تخفيض نسبة العمال في الزراعة كوسيلة لرفع انتاجية العمالة حيث تبلغ إنتاجية العامل في الزراعة نحو ثلث إنتاجية العامل في القطاعات الأخرى.

ويشير سنجر إلى أن الاستثمار في الصناعة أفضل عندما تكون البلاد مكتظة بالسكان، بينما تفضل الزراعة إذا كانت رقعة الأرض الصالحة للزراعة كبيرة وباختصار يرى سنجر أن التنمية تستهدف تركيز المواد المتاحة المحدودة في الاستثمارات التي تزيد من مرونة وقدره الاقتصاد القومي على النمو، وذلك بتوسيع السوق وزيادة الطلب.

-8-نظرية هير شمان

نظرية النمو الغير متوازن

ويقال عنها نظرية النمو الغير متوازن على عكس نظرية التوازن.

ففي رأيه أن استراتيجية التنمية التي تقوم على الاختلال المتعمد أو النمو الغير متوازن هي أفضل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولا يعارض هيرشمان نظرية الدفعة الكبيرة ولكنه يبين أن القدرة على الاستثمار هي إحدى العوائق الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة ويوصى بدفعه كبيرة في عدد من الصناعات الاستراتيجية.

ويستدل على ذلك بأن تاريخ الدول المتقدمة يشير إلى أن التنمية لم تكن متوازنة في جميع القطاعات الأخرى، فقد بدأت التنمية في بعض الأنشطة التي سحبت ورائها أنشطة أخرى.

أما نظرية النمو المتوازن في رأيه فإنها لا تصلح للدول المتخلفة ولكنها تصلح للدول المتقدمة حيث تعتبر وسيلة لعلاج مشكلات مثل البطالة ففي الدول المتقدمة تتوافر الصناعات والمعدات الرأسمالية والمنظمين والأنماط الاستهلاكية وتنحصر المشكلة في زيادة العمال واستعمال الطاقات المعطلة، وهي مشكلة تختلف عن مشكلة الدول المتخلفة.

الإنتقادات الموجهة للنظرية:

- عدم تحديد تركيبة و إتجاه ووقت النمو غير المتوازن.

- التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن.

- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الإستثمارات الخارجية .

- أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

الباب الثاني

التنمية الاقتصادية والتخلف والتمويل والتنمية المستدامة

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية والتخلف:

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية ووسائل تمويلها:

الفصل الثالث: التنمية المستدامة:

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية والتخلف والسياسات الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان، حيث أن واقع الدول النامية يوضح بما لايدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو إقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها .

فلقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً علي مستوي العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتي يتحقق للمجتمع علي المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ... أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه.

أن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراًُ حضاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذى يعالج أسباب الفقر والتخلف، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم...... إلخ

كما إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذرى في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف وأن أحداث هذا التغير في هيكل المجتمع علي كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى خصائص التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية، وماالمقصود بالتخلف الاقتصادى وأسبابه.

وما هو دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية؟

-1-خصائص التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية

تسمى البلاد التي يعيش سكانها في مستوى معيش منخفضة بالبلاد المتخلفة، وبعد أن بدأت الكثير من هذه البلاد في الحصول على استقلالها وبدأت في السير قدما نحو النمو أطلق عليها البلاد النامية. وتتميز البلاد النامية بعدة خصائص وإذا وجدت هذه الخصائص في بلد أطلق عليه بلد نامي وأهم خصائص هذه البلاد ما يلي:

أولاً: متخصصة في إنتاج المواد الأولية: فعادة ما يتوفر في هذه البلاد العمالة والثروة الطبيعية. والقطاعات المنتجة للمواد الأولية هي الزراعة والتعدين ولذلك ترتفع نسبة العمالة الزراعية والعمالة في قطاعات التعدين بهذه الدول. وبالتالي تسود هذه القطاعات على اقتصاديات هذه الدول، وتنخفض بالتالي نسبة مساهمة الصناعة والتجارة بها في الدخل القومي ونسبة المشتغلين بالصناعة والتجارة منها.

ثانياً: ارتفاع معدلات النمو السكاني: ترتفع معدلات المواليد في الدول النامية مما يترتب عليه زيادة معدل نمو السكان بدرجة كبيرة تفوق الزيادة في معدل نمو الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه ارتفاع البطالة وضعف المستوى الغذائي.

ثالثاً: انخفاض كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، يلاحظ في البلاد النامية أنها لا تشكو من قلة الموارد بقدر ما تشكو من ضعف استغلال هذه الموارد. فهذه البلاد وإن كانت تعتمد على الزراعة فإن لديها مساحات من الأراضي الممكن زراعتها ولكنها غير مستغلة، مثال ذلك الأراضي الزراعية في السودان والهند. كما قد تتوافر في هذه الدول المعادن الغير مستغلة ومصادر الطاقة قد تكون غير مستغلة كذلك.

رابعاً: ندرة رأس المال: وذلك نتيجة لضعف المدخرات الناجب عن الفقر وسوء توزيع الدخل بين السكان وزيادة الميل للاستهلاك. وعادة ما تستغل رؤوس الأموال في هذه الدول في شراء الأراضي والعقارات التي تعطى أرباحا سريعة.

خامساً: اعتماد اقتصاديات الدول النامية على تجارتها الخارجية: حيث يعتمد الاقتصاد على إنتاج عدد قليل من المواد الخام التي تصدر بأكملها للحصول على النقد الأجنبي اللازم لحصول الدولة على احتياجاتها الغذائية من الدول الأجنبية واحتياجاتها من المعدات اللازمة للتنمية. وحتى الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذه الدول فعادة ما تكون موجهة لقطاع التصدير.

سادساً: نقص القدرة التنظيمية والفنية: وذلك لنقص التدريب وعدم وجود الحافز الاقتصادي وضيق السوق وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي.

سابعاً: انخفاض المستوى الصحي والتعليمي: ترتفع نسبة الأمية في الدول النامية فتصل في بعض الدول إلى 95% ونتيجة لذلك ولانخفاض المستوى المعيشي ومستويات الدخل فإن المستوى الصحي أيضا يتصف في هذه الدول بالتخلف.

ثامناً: سوء توزيع الثروة على طبقات المجتمع: حيث تتكون مجتمعات الدول النامية عادة من طبقتين الأولى هي طبقة الأغنياء التي تمتلك عادة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والطبقة الثانية هي طبقة الفلاحين والعمال التي لا تملك إلا القليل.

تاسعاً: تأخر المرأة وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال: وذلك نتيجة تفشى الأمية وانخفاض مستوى الدخل.

-2-مفهوم التخلف الاقتصادي وأسبابه

يشير لفظ "الدول المتخلفة أو النامية" بصفة عامة إلى دول أو مناطق يجمع فيما بينها خصائص أو صفات معينة ويطلق عليها أحيانا تعبير العالم الثالث. والبلاد المتخلفة هي البلاد التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضا كبيرا بالقياس إلى البلاد المتقدمة.

ويعترض بعض الاقتصاديين على هذا التعريف لأنه لا يشير إلى الوسائل الإنتاجية والموارد المتاحة فالتخلف بمفهومه الاقتصادي لا يعني بالضرورة فقر المجتمع من حيث الموارد الاقتصادية يقدر ما يعني افتقار المجتمع إلى الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة أكثر فاعلية وبالشكل الذي يجعلها بالفعل قادرة على تحقيق التقدم الاقتصادي.

ويجب الإشارة إلى أن وصف الدول بالتخلف الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن الدول تقف جميعا على درجة واحدة من حيث مستوى التقدم أو التخلف فهناك فروق اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية واضحة بين هذه الدول بل قد تشترك بعضها في بعض الخصائص مع الدول المتقدمة.

ويمكن أن نرجع أسباب التخلف الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

أولاً: الأسباب الجغرافية للتخلف: يرى بعض الاقتصاديين أن بخل الطبيعة يعتبر سببا رئيسيا لظهور التخلف الاقتصادي

ويتمثل بخل الطبيعة في سوء الظروف الجوية وضعف التربة وندرة الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال. ويدللون على صحة هذه النظرية في أن معظم الدول المتخلفة اقتصاديا تقع في المناطق الحارة بينما معظم الدول المتقدمة تقع في المناطق المعتدلة. إلا أنه يعيب هذه النظرية وجود بعض الدول المتخلفة مثل كوريا وشيكى في المناطق المعتدلة كما أن الإنتاج الصناعي لا يرتبط وجوده بالمناخ.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: يرى فريق من الاقتصاديين أن ظاهرة التخلف التي تعاني منها بعض الدول تنشأ نتيجة لفعل مجموعة من العوامل يطلق عليها عوامل الأزدواج الاجتماعي بين النظم والقيم الاجتماعية المحلية وتلك المستوردة من الخارج الأمر الذي يترتب عليه حدوث حالة من التفكك الاجتماعي والذى يشكل في حد ذاته عائقا للتقدم، ويرى بعض الاقتصاديين أن ظاهرة الازدواج الاجتماعي قد تكون إحدى مظاهر التخلف وليست سببا لحدوث.

وتقوم في هذه المجتمع بعض المجموعات التي تأخذ على عاتقها إنشاء بعض الصناعات مستخدمة المواد الخام المتاحة والمعدات الحديثة الرأسمالية وأساليب الإدارة - الفنية، ويترتب علي ذلك وجود قطاعيين أحدهما متخلف يتبع أساليب الإنتاج القديمة والآخر متقدم يتبع أساليب الإنتاج الحديثة. ويستغل القطاع الأول في امتصاص العمالة والخامات منه ويبيع له إنتاجه المرتفع الثمن. وبذلك يزداد القطاع المتخلف فقرا. الأمر الذي يترتب عليه ازدياد الخلل في التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة للدولة الواحدة.

ثالثاً: العوامل السياسية: يرى بعض الكتاب أن الاستعمار لعب دورا كبيرا في تخلف الدول، فالاستعمار يعمل على تنمية القطاعات التي ينتج المواد الخام الأولية اللازمة لصناعاته، وبالتالي تصبح معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول المتخلفة على المدى الطويل حيث تحصل على الخامات بأسعار زهيدة تبيع إنتاجها الصناعي والزراعي لهذه الدول بأثمان مرتفعة. فالدول المتخلفة تخسر كمستهلك للسلع الصناعية وكمنتجه للمواد الأولية، كما أن ربط اقتصاديات الدول المستعمرة باقتصاديات الدول التي تستعمرها يعتبر عاملا رئيسيا في تخلف هذه الدول. ولذلك يرى بعض الكتاب أن الاستعمار والتجارة الخارجية مسئوولين عن التخلف الاقتصادي وأن الاستقلال يعتبر ضرورة من ضروريات القضاء على التخلف الاقتصادي.

-3-السياسات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية:

تتمثل السياسة الاقتصادية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمى إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة الأهداف، وتسعى الدول من خلال السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع وبصفة خاصة تلك السلع التي يطلق عليها السلع العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظف في المجتمع حتى يمكن علاج مشكلة البطالة أيضا العمل على تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار حتى يمكن الحفاظ على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبجانب ما سبق من أهداف تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والعمل على تخفيض حجم الواردات.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية على أنها: " تصرف عام للسلطات العمومية، واع، منسجم، وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، وتكوين رأس المال".

وتعرف كذلك بأنها: "مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه".

وتتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي:

تحديد الأهداف التي تسعى السلطات أي تحقيقها.

وضع تدرج بين الأهداف إذ أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة.

تحليل الارتباطات بين الأهداف وذلك بوضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين الأهداف.

اختيار الوسائل التي تنفذ بها السياسة الاقتصادية من وسائل نقدية، الصرف، الجباية..إلخ.

ثانياً: أنواع السياسة الاقتصادية:

هناك أنواع للسياسة الاقتصادية منها:

1-سياسة الضبط التي تسعى للمحافظة على التوازنات الكلية الكبرى للاقتصاد.

2-سياسة الإنعاش التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية.

3-سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي التي ترمي إلى تكثيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي.

4-سياسة الانكماش التي تهدف إلى التقليص من ارتفاع مستوى الأسعار وتؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف السياسة الاقتصادية:

تنقسم أهداف السياسة الاقتصادية إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: أهداف اقتصادية؛ إذ تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وهي عادة أربعة أهداف رئيسية، وتسمى "بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية"، وهي:

1-نمو اقتصادي مستمر: ويقاس النمو انطلاقا من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب الدول بمعدلات مرتفعة.

2-مستوى مرتفع للتشغيل: ويقصد بالتشغيل هنا عموما التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج والتي أساسها عنصر العمالة، التي تعتبر عبئا كبيرا في حالة البطالة.

3-استقرار في مستوى الأسعار: وذلك من خلال التحكم في التضخم الذي يعتبر معرقلا للسياسة الاقتصادية، خاصة ما يسمى بالتضخم الجامع.

4-توازي اقتصادي مع الخارج: وهو توازن ميزان المدفوعات الذي يعبر عن مركز الدولة عالميا، ويبين مدفوعات الدولة للأجانب ومقبوضاتها منهم.

المستوى الثاني: أهداف لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكيفية استغلال الموارد.

المستوى الثالث: شبه أهداف، وتتعلق أساسا بنفقات تقوم بها الدولة بخصوص الدفاع الوطني، التعليم والصحة ... إلخ.

4-السياسة المالية والتنمية الاقتصادية-

تعد السياسة المالية من أهم السياسات التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للوصول إلى وضع التوظف الكامل.

أولاً: تعريف السياسة المالية:

بأنها استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي أن السياسة المالية تتمثل في الأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد، ويمكن القول بأن الهدف الأساسي للسياسة المالية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة التضخم والكساد والسعي من خلال ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: السياسة المالية في النظريات الاقتصادية:

وفي نظره سريعة نعرض هنا السياسة المالية في كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي.

1-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: كان الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بأن السياسة النقدية السليمة أكثر فعالية من السياسة المالية حيث أنها من الصعب أن تحقق الاستقرار الاقتصادي أو أن تقوم بعلاج مشكلة البطالة أي في حدود ضيقة. وبالتالي من الممكن خلق مزيد من فرص العمل والمساهمة في علاج مشكلة البطالة عن طريق إحداث زيادة في حجم الإنفاق الحكومي والتي يمكن تدبيرها من خلال ثلاث مصادر إيرادية وهي على الترتيب:

المصدر الأول: قيام الحكومة بفرض ضرائب جديدة أو برفع نسبة الضرائب الحالية وفي هذه الحالة من الصعب أن يزداد حجم الإنفاق القومي، لأن الزيادة التي ستحدث في الإنفاق الحكومي سيقابلها بنفس القدر في الغالب نقص في حجم إنفاق الأفراد نتيجة لفرض الضرائب.

المصدر الثاني: قيام الحكومة بإصدار قرض عام جديد وفي هذه الحالة سيحدث ارتفاع في سعر الفائدة وما يترتب عليه من حدوث نقص في الإنفاق الاستثماري الخاص بنفس الذي سيزيد به الإنفاق الحكومي وبالتالي من الصعب أن يزداد حجم الإنفاق القومي لأن نقص الاستثمار يعني نقص الإنتاج والدخل.

المصدر الثالث: من الممكن أن يزداد الطلب الكلي من خلال استحداث تضخم نقدي.

2-السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكينزي، فكان كينز يرى أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية وبالتالي من الممكن الاعتماد على أدوات السياسة المالية في علاج ما يواجه المجتمع من مشاكل اقتصادية وعلاج كل من التضخم والكساد.

ويرتكز التحليل الكينزي في استخدام أدوات السياسة المالية على شكلين أساسيين:

الشكل الأول: في ظل وجود حالة من (الانكماش) في النشاط الاقتصادي يمكن علاج لهذه الحالة بثلاث طرق:

-تقوم الحكومة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي ما يعني زيادة الاستثمار والإنتاج والدخل.

-تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يعني زيادة الحافز على الاستثمار والإنتاج.

-تقوم الحكومة باستحداث (عجز) في الموازنة العامة للدولة.

الشكل الثاني: في ظل وجود حالة من (التضخم) في النشاط الاقتصادي يمكن علاج لهذه الحالة بثلاث طرق – عكس ما أتبع عند علاج الانكماش – وهي على الترتيب:

-تقوم الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وما يتبع ذلك من نقص الاستثمار.

-تقوم الحكومة بزيادة الضرائب وما يتبع ذلك من نقص للحافز على الاستثمار.

-تقوم الحكومة باستحداث "فائض" في الموازنة العامة للدولة.

ويستند كينز على مضاعف الاستثمار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة سريعة حيث أن زيادة الاستثمار بمبلغ معين وفي ظل الميل الحدى الاستهلاكي في المجتمع تحدث زيادة مضاعفة في الدخل القومي.

ثالثاً: أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية:

من خلال أدوات السياسة المالية يمكن التأثير على حجم الاستثمار القومي وما لذلك من آثار على التنمية الاقتصادية.

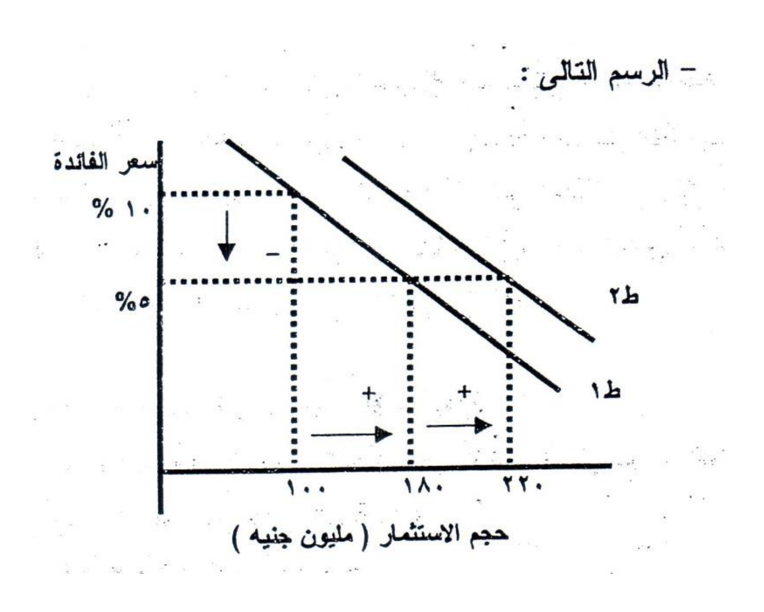
1- أثر الإنفاق العام على التنمية:

ينقسم الإنفاق العام (الحكومي) إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، وكمثال للإنفاق الاستهلاكي الدعم الذي تقدمة الدولة للأفراد، ويؤدي هذا الدعم بدوره إلى مزيد من الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الحافز لدى المستثمرين على زيادة الإنتاج (العرض) لمقابلة الزيادة في الطلب نتيجة الدعم.

أيضا عندما تزيد الحكومة الإنفاق الاستثماري وتزيد من عدد مشروعاتها مما يعني زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج والدخل وهي أمور تحقق التنمية الاقتصادية.

2- أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية:

من المعروف أن الحكومة يمكنها أن تؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجم الاستثمار وبالتالي على التنمية الاقتصادية، فإذا أرادت الحكومة أن تزيد من الحافز على الاستثمار داخل المجتمع فعليها أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية المحفزة على الاستثمار، وعند زيادة الاستثمار نتيجة لاستخدام أدوات السياسة المالية يتغير موقع الطلب على الاستثمار فينتقل إلى اليمين بالرغم من ثبات سعر الفائدة كما يتضح.



يتبين من الرسم أنه عند انخفاض سعر الفائدة من 10%: 8% يتزايد حجم الاستثمار من 100 : 180 مليون جنيه، ومع ثبات سعر الفائدة واستخدام المزيد من الأساليب الإنتاجية الحديثة وزيادة توقعات رجال الأعمال بالأرباح وزيادة الحوافز الموجهة للاستثمار وزيادة السكان ومستويات الدخول، يتزايد الاستثمار وينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين من ط1 : ط2.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية والتمويل

ليس هناك من شك في أن ندرة رأس المال أو قصور رأس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي تعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي بالإضافة إلى كونها تتسبب في إبطاء عملية التنمية لتلك الدول المتخلفة والواقع أن الندرة النسبية لرأس المال تتخذ مظاهر مختلفة من دولة لأخرى بل ومن قطاع لآخر الزراعية أو القابلة للزراعة.

هذا علاوة على أن الدول النامية تكون غالباً أقل استعداداً للإفادة الكاملة من انتاجية الأرض الزراعية نظراً لنقص المصادر الرأسمالية اللازمة لرفع الإنتاجية الحدية وعدم توافر الخبرة الفنية. وحتى في الدول النامية التي تتركز فيها رؤوس الأموال في قطاع الزراعة فإنها تكون قليلة إذا ما قورنت برؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة في الدول المتخلفة وذلك لتخلف وبدائية وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي المستخدمة في الدول النامية.

وتختلف مشكلة التكوين الرأسمالى اليوم – في ظروف التخلف – عن تلك التى واجهتها الدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر من حيث اختلاف الظروف التكنولوجية واختلاف مفهوم دور الدولة في الانماء فدولة اليوم تلتزم بالقيام بمشروعات البنية الأساسية للمجتمع – بناء الطرق، مشروعات الرى والصرف، مرافق القوى الكهربائية، مد شبكات السكك الحديدية،... وغيرها من أنواع الاستثمار – حيث تفتقر الدول المتخلفة أصلاً إلى مثل هذه المرافق، وعلى ذلك فإن العبء الواقع على حكومات تلك الدول من حيث توفير رؤوس الأموال اللازمة لمثل تلك المشروعات يصبح أكبر نسبياً مما تلتزم به الحكومات الحديثة في الدول المتقدمة ذات الميزانيات القومية الضخمة

. كما أن المشروعات الصناعية الحديثة ذات التكنولوجيا المتقدمة أصبحت تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة سواء لإنشاء تلك المشروعات أو لتشغيلها بعد الإنشاء - نظراً لكون تلك المشروعات يتم بناء سعاتها الإنتاجية على أساس من الاستفادة من مبدأ وفورات السعة - وهذا أمر لم يقابل الدول المتقدمة في بداية مراحل نموها الاقتصادي.

ولعلنا نتساءل الآن عن مدى أهمية التكوين الرأسمالي في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف أنه وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاديون يضعون التكوين الرأسمالي في المقام الأول من بين مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في عملية التنمية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تأثرهم بالفكر الاقتصادى الكلاسيكي الذي لم ير فرقاً أساسياً بين نمو الاقتصاد القومي بصفة عامة ونمو المشروع الفردي، فحيث ينمو المشروع الفردي بزيادة تراكم رأس المال، فإنهم يرون أيضا أن نمو الاقتصاد القومي يتوقف على درجة التراكم الرأسمالي في المجتمع، وبمعنى آخر فإنهم كانوا ينظرون للنمو الاقتصادي على أنه دالة للتراكم الرأسمالي. غير أن تلك النظرة قد تغيرت حيث تبين قصورها فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، ظهر الكثير من الكتابات التي تؤكد أن أسباب التنمية الاقتصادية لا تتهيأ بمجرد توافر رؤوس الأموال وإنما يقتضى الأمر بالإضافة إلى ذلك وضع خطة اقتصادية رشيدة، وتوفير الأيدي العاملة المدربة، واستخدام المعارف الفنية الحديثة، وإقامة الهياكل الأساسية وتوفير البيئة الاجتماعية الملائمة وغير ذلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية. لكن مما لا شك فيه أن عامل رأس المال عامل استراتيجي من عوامل التنمية لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر في التنمية.

وعلى الرغم من ذلك فلا يجوز التقليل من أهمية التكوين الرأسمالي كعامل جوهري من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية.

ويرجع ذلك إلى أن العوامل الأخرى التي تؤثر في عملية التنمية تتوقف بدورها إلى حد بعيد على مدى توافر التكوين الرأسمالي. فتوافر رأس المال، وما يؤدي إليه من تمويل كثير من المشروعات الإنتاجية، يهيئ العوامل الأخرى أن تتغير بما يلائم احتياجات التنمية.

وليس في وسع البلد المتخلف أن يرفع معدلاته للتكوين الرأسمالي بسهولة إذ أنه نظرا لانخفاض الناتج الكلي في حالة الاقتصاد المتأخر يظل الفارق المطلق بين مستويات المعيشة ومطالب العيش منخفضا بوجه عام. والدرجة التي تتكون بها المدخرات تحددها بشكل ظاهر الإنتاجية الكلية المنخفضة. فإذا زادت الإنتاجية أمكن رفع أو زيادة إمكانية تكوين مدخرات لكن الشواهد العملية تشير إلى أنه نادراً ما يكون في الامكان رفع معدلا الاستثمار خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي إلى أكثر من (10 – 15%) من المنتج القومى الاجمالي، في معظم البلدان المتخلفة. فبالرغم من الجهود الانمائية التي بذلتها كثير من الدول فلم تتمكن كل من سيلان والفلبين وشيلى وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك من رفع تلك المعدلات إلى أكثر من (10 – 15%) خلال الفترة (1947 – 1952). ولم تتمكن كل من بلغاريا والمجر من رفع ذلك المعدل عن (9 – 10%) في حين لم تتجاوز تلك النسبة (15 – 16%) بالنسبة للاتحاد السوفيتي. ويبدو أن ذلك المعدل يتوقف على مقدار الموارد الغير مستغلة في المجتمع ففي الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمواردها الشاسعة من أن تستغل تصنيعها بنسبة (20-22%)

فإن انجلترا فى المقابل لم تتمكن من أن تتجاوز (9 – 10%) كمعدل للاستثمار. لكن الأمر ليس متوقفا على الإمكانيات والموارد غير المستغلة فقط في تحديد ذلك المعدل بل ان القروض والمعونات الخارجية يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى رفع معدلات الاستثمار.

وعلى ذلك فإن تمويل التنمية لا يعتمد فقط على الموارد المحلية (أي المصادر الوطنية الداخلية وإنما يعتمد كذلك وبدرجة ما على المصادر التمويلية الخارجية. وإذا كان العبء الأكبر في هذا الشأن إنما يقع على عاتق المدخرات الوطنية، فإن الحاجة للاستعانة بالمدخرات الأجنبية ترجع إلى اعتبارين أساسيين:

يتعلق أولهما بتعزيز المدخرات الوطنية ومن ثم إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من التكوين الرأسمالي ولاسيما في المراحل الأولى للتنمية حيث ينخفض مستوى الادخار الوطني بينما تزداد الحاجة إلى الاستثمار لتحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية. في حين يتعلق ثانيهما بامداد الدول النامية بالعملات الأجنبية اللازمة للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما أن هذه الدول تتعرض باضطراد للعجز في موازين مدفوعاتها.

ولكن على الرغم من ذلك فمهما زادت حاجة الدول النامية للاستعانة بالأموال الأجنبية فإنه لا مانع من أن يقع على عاتق الاقتصاد القومي تدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية، لأن الاقتراض الخارجي يتوقف أساساً على اعتبارات سياسية، علاوة على ما يفرضه من أعباء السداد في المستقبل.

-1-مصادر التكوين الرأسمالي (التمويل)

يمكننا تقسيم وسائل التكوين الرأسمالي – مصادر أو وسائل التمويل- من عدة وجهات نظر. فإذا نظرنا إلى تلك المصادر من الناحية القومية فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين عامتين تتعلق أولاهما بالمصادر الخارجية مثل القروض الأجنبية الخاصة والقروض الأجنبية العامة والمساعدات والهبات من حكومات أجنبية والمساعدات والهبات من هيئات دولية، في حين تشتمل الثانية على المصادر الداخلية متمثلة في السياسة الضريبية والقروض العامة والمدخرات المحلية... وغيرها.

كذلك قد تقسم وسائل التجميع الرأسمالي من حيث طبيعتها وآثارها فهناك الوسائل التقليدية ذات الأثر المباشر، أي تلك التي تحقق فعلا تجميع للأموال اللازمة للاستثمار وتشمل الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية والضرائب... وغيرها وهناك الوسائل غير التقليدية ذات الأثر غير المباشر مثل تنظيم الأجهزة المصرفية والأسواق النقدية وتخطيط التجارة الخارجية ... وغيرها.

وقد يلجأ البعض إلى تقسيم مصادر التمويل تقسيما عاما من حيث الأسلوب المتبع، وفى هذا التقسيم يكون لدينا أسلوب الضرائب ويشمل كل ما يتعلق بالضرائب من حيث طبيعتها وأنواعها ووسائل تحسين أجهزتها... وأسلوب التمويل الخارجي وأسلوب التمويل بالعجز أو ما يطلق عليه أسلوب التمويل التضخمي وأسلوب الادخار القومي وخلافه من الأساليب سواء التقليدية منها أو غير التقليدية. وليس من المهم اتباع أسلوب أو آخر في تقسيم مصادر التمويل بقدر ما يجب أن يبنى تحليل كل من هذه المصادر على أساس الاعتبارات التالية:

أولاً: مدى فاعلية ذلك المصدر في تجميع الأموال اللازمة للتنمية.

ثانياً: إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها لضمان تدفق مستمر من الأموال اللازمة وما هي الصعوبات التي تعوق هذا التدفق.

ثالثاً: ما هي الحدود العملية لإمكان الاستفادة من هذه الوسيلة، مثال ذلك إلى أي مدى يمكن فرض ضرائب على الصادرات أو ضرائب تصاعدية، أو عقارية.

رابعاً: إذا ما كانت إحدى هذه الوسائل قائمة بالفعل في الإجراءات اللازمة للارتفاع بكفاءتها كمصدر من مصادر التجميع الرأسمالي.

خامساً: ما هي المخاطر التي تكتنف أي من هذه الوسائل سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل وكيف يمكن تجنب آثارها الضارة (أسلوب الاقتراض الأجنبي – أسلوب التمويل بالعجز).

سادساً: هل تصلح هذه الوسيلة في ظروف معينة دون غيرها ولماذا وما هي العوامل الأكثر ملائمة لاستخدامها مع ضمان نتائج إيجابية.

-2-مصادر التمويل الداخلية

كما سبق القول فإن مصادر التمويل الداخلية هي التي يقع عليها العبء الأكبر في تمويل عمليات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنه لا يمكن أن يتحمل مجتمع ما عبء التنمية عن مجتمع آخر.

وتتعدد وتتباين مصادر التمويل الداخلي من مجتمع لآخر إلا أنه يمكن أن نحدد أربعة مصادر رئيسية للتمويل الداخلي تتمثل في المدخرات الاختيارية والضرائب والقروض والوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية والتي تتعلق بكل من التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) والتمويل من خلال احداث فائض في ميزان المدفوعات والتمويل من خلال الاستفادة من البطالة المقنعة.

أولاً: أسلوب التمويل من خلال المدخرات المحلية:

أن ضيق كل من الطاقة الادخارية والاستثمارية لتعد من أهم سمات الاقتصادية المتخلفة كما أن اتساعها ليعد من أهم سمات المجتمعات المتقدمة، أما تلك المجتمعات النامية فإن سعة طاقتها الادخارية والاستثمارية تقع بين هذين النقيضين.

ويميل أغلب الكتاب عن اقتصاديات الدول النامية إلى الأخذ بفكرة الحلقة المفرغة للفقر والوصول إلى الاستنتاج القائل بأن ضعف إمكانيات الادخار الاختياري إنما يرجع إلى ضآلة الدخل الفردي، والذي لن يرتفع إلا بارتفاع الإنتاجية من خلال تضافر عنصر العمل مع كميات مضاعفة من رؤوس الأموال. وهذا الاتجاه، فيه الكثير من المبالغة ويؤدي بنا إلى القنوط والركون إلى فكرة ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية.

وإذا ما عرفنا الادخار على أنه الامتناع عن الاستهلاك في الفترة الزمنية الحالية بغرض زيادة القدرة على الاستهلاك في الفترات الزمنية المقبلة فإن ذلك ينسحب على ادخار القطاع العائلي وهو ما يختلف عن مفهوم الادخار بالنسبة لكل من قطاع الأعمال وقطاع الحكومة.

وعلى ذلك فإن تعريف الادخار على أنه الجزء المتبقى من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك بشرط أن يستخدم بعد ذلك في الانفاق على الاستثمار ليعد تعريفا مناسبا لكل من القطاعات الثلاث العائلي والأعمال والحكومي.

وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور، من ذلك المدخرات التعاقدية كعقود التأمين على الحياة أو المعاشات أو التأمينات الاجتماعية. كما قد تأخذ شكل الزيادة في الأصول السائلة سواء كان ذلك في شكل أرصدة نقدية أم في شكل أصول مالية مثل الأسهم والسندات والشهادات الاستثمارية، وقد يكون في استثماري مباشر مثل بناء المساكن أو اصلاح الأراضي أو خلافه من أوجه النشاط الاستثماري الفردي. ويتوقف مستوى الادخار في القطاع العائلي على تفاعل مجموعة من العوامل أهمها مقدار الدخل، ونمط توزيع الدخل، حجم الأصول السائلة والعادات والقيم الاستهلاكية السائدة في المجتمع.

أما ادخار قطاع الأعمال فإنه يتمثل في مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام. فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص فتتمثل في الأرباح غير الموزعة والتي يكون من المتوقع زيادتها كلما زادت الأرباح التي تحققها المشروعات.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا الغرض الأخير لا يتحقق في معظم الدول النامية لعدة أسباب منها أن الأرباح التي يحققها القطاع الخاص إنما ترجع في معظم الأحوال إلى المتمتع بمركز احتكارى ومنها كذلك عادات الاستهلاك التي تتميز بها الطبقة الرأسمالية في تلك الدول والتي لا تختلف كثيرا عن عادات الاستهلاك السائدة بالريف، هذا علاوة على تخوف رجال الأعمال من خطر التأميم وبالتالي عزوفهم عن احتجاز الأرباح.

أما مدخرات قطاع الأعمال العام فإنه تتمثل فيها يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها وهي تتوقف على أثمان منتجاتها وتكلفة الإنتاج.

ويتمثل ادخار القطاع الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب والمصروفات الحكومية الجارية (الاستهلاك الحكومي) ويتوقف الادخار الحكومي على العديد من العوامل والتي من أهمها أسعار وأنواع الضرائب، درجة كفاءة الأجهزة الضريبية في التحصيل، مستوى الكفاءة الحكومية في الإدارة العامة، الاستهلاك الحكومي ... إلخ.

ثانياً: التمويل من خلال الحصيلة الضريبية:

تتسم الدول النامية بشكل عام بضعف وتخلف كل من نظمها وأجهزتها الضريبية وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي. وفي تلك الدول وفي ظل الحاجة إلى تدفق منتظم من الحصيلة الضريبية اللازمة لأغراض التنمية وأغراض النفقات الجارية ولابد وأن يتجه الاهتمام نحو اصلاح هذا الجهاز وتيسير مهمة الممولين ورفع كفاءة العاملين به والوصول إلى أعلى معدلات للتحصيل كذلك فلابد من تدفق المعدلات الضريبية والقدرة الدخلية لسكان المجتمع.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن الضرائب تتمثل ما بين (10% - 15%) من قيمة الناتج القومي في الدول المتخلفة بينما تصل تلك النسبة إلى ما بين (30% - 40%) في الدول المقتدمة. وقد لا يكون من السليم أو من المتاح عمليا رفع نسبة الضرائب في الدول النامية إلى نفس نسبتها في الاقتصاديات المتقدمة، إلا أنه لاجدال في ضرورة زيادة الحصيلة الضريبية كشرط أساسي لاتاحة الفرصة للنمو الاقتصادي السريع.

ثالثاً: خصائص النظم الضريبية للدول النامية:

تتميز النظم الاقتصادية للدول النامية بالعديد من الخصائص الاقتصادية والسلوكية التي تؤثر بشكل أو بآخر على نظامها الضريبي ولكن بشكل عام فإن النظم الضريبية لتلك الدول تتميز بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها:

1-انخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي: نتيجة لاتساع نطاق المعاملات غير النقدية في الدول النامية وبخاصة في القطاع الريفى، وانخفاض مستوى الدخل الفردي وكذلك انخفاض مستوى الوعى الضريبي وعدم وجود دفاتر وسجلات حسابية منظمة لغالبية المشتغلين بالنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عدم كفاءة الأجهزة الضريبية... إلخ نتيجة لكل ذلك تتسم تلك الدول بسيادة أسلوب التقدير الجزافي للربط الضريبي وكذلك انخفاض نسبة تلك الضرائب إلى الدخل القومى والتي لا تتجاوز 15% من اجمالى دخل المجتمع.

2-انخفاض نسبة الضرائب المباشرة إلى جملة حصيلة الضرائب: تشتمل الضرائب المباشرة على تلك الضرائب التي تجب على الدخول الفردية وعلى الأعمال التجارية والأرباح غير الموزعة والأرباح الاستثنائية وأرباح رأس المال والمرتبات وضريبة الأفراد والأراضي الزراعية والمباني وضرائب ورسوم الأيلولة على التركات.

وطالما أن فرض النظام الضريبى المباشر، المتسم بالعدالة، تحول دونه الكثير من العقبات، فإن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تصر على استخدامه. ومن ثم فإن إحدى المزايا الرئيسية التي تعزى إلى نظام ضرائب الدخل في بلاد الغرب الصناعية – وهو تصاعد الضريبة – ينعدم وجودها في بعض البلدان النامية حيث يقع عبء الضرائب على كاهل طبقة الموظفين. ونتيجة لكل ذلك تنخفض نسبة حصيلة الضرائب المباشرة إلى جملة حصيلة الضرائب في الدول النامية عن مثيلتها في الدول المتقدمة.

3-ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة الخارجية إلى جملة حصيلة الضرائب: نظرا للأهمية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية للسلع المنظورة في الدول النامية في تكوين موازين المدفوعات الخاصة بتلك الدول ولكون حصيلة الصادرات السلعية لتلك الدول تشكل نسبة عالية من الدخل القومي لها – تزيد في غالبية الأحيان عن 20% -

في الوقت الذي تتضاءل فيه أهمية تجارة السلع المتطورة في موازين مدفوعات الدول المتقدمة وبالتالى أهمية صادراتها السلعية بالنسبة إلى دخلها القومى. فإن الدول النامية تعد تجارتها الخارجية مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل الحصيلة الضريبية هذا بالإضافة إلى سهولة تحصيل تلك الضرائب على الصادرات أو الواردات السلعية.

رابعاً: اختيار نوع الضرائب الملائم لتمويل التنمية الاقتصادية:

بعد استعراض الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في الدول النامية فإنه يتحتم الإجابة على التساؤل الخاص بمدى أفضلية الاعتماد على أي من الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة بالنسبة للدول النامية وليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول الإجابة على ذلك التساؤل فبينما يرى البعض استخدام الضريبة المباشرة فإن البعض الآخر يرى استخدام الضرائب غير المباشرة بينما يرى فريق ثالث ضرورة استخدام كل من نوعى الضريبة مباشرة وغير مباشرة. ويرى الدكتور/ على لطفى أن مصلحة الدول النامية تقتضي الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لتمويل خطط التنمية ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1-تتميز الضرائب غير المباشرة بأنه تؤدى إلى جانب وظيفتها المالية وظيفة اقتصادية وهى تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج. ففى حالة زيادة العرض عن الطلب يؤدي تخفيض الضريبة إلى تخفيض الثمن ومن ثم زيادة الطلب يتعادل مع العرض والعكس صحيح.

2-الضرائب غير المباشرة أكثر عدالة من الضرائب المباشرة ويرجع ذلك إلى كون الضرائب المباشرة تحابى أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول الضعيفة. فالعمال والموظفين (أصحاب الدخول الضعيفة) لا يكون لديهم أي فرصة للتهرب من الضريبة المباشرة ولو جزئيا لأنهم يدفعونها بناء على إقرار من الغير – صاحب العمل أو الحكومة –

وغالبا ما يتم تحصيلها عند المنبع. أما رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة – أصحاب الدخول المرتفعة- فتكون لديهم فرص كثيرة للتهرب من الضريبة المباشرة لأنهم يدفعونها بناء على إقرار يقدموه بأنفسهم.

3-في ظل الضريبة المباشرة تكون هناك تفرقة بين المملوين. نذكر منها: تفرقة بين الممولين الذين يكونون ملزمين بحكم القانون بإمساك دفاتر منتظمة وبين الممولين الذين لا يلزمهم القانون بذلك... تفرقة بين الممولين الذين تسمح لهم طبيعة عملهم بالتهرب من الضريبة والممولين الذين لا تسمح لهم طبيعة عملهم بذلك... تفرقة بين الممولين الذين لهم صلات خاصة بالمسئولين عن تقدير الضريبة وبين الممولين الذين تنعدم صلاتهم بالمسئولين... إلخ.

4-تتميز الضرائب غير المباشرة بالمرونة حيث تزداد حصيلتها –على الرغم من عدم زيادة معدلاتها- في فترات الرواج نتيجة لكثرة المعاملات وزيادة الانفاق.

5-لا تستدعى الضرائب غير المباشرة وجود جهاز اداري ضخم لتقدير وربط وتحصيل الضريبة ومكافحة التهرب منها بعكس الحال في الضرائب المباشرة.

6-يعد التهرب من الضرائب التصاعدية المباشرة أمرا سهلا بقيام الممولين بإخفاء جزء من دخولهم أو توزيعها على أفراد أسرهم حتى يخضع كل دخل على حدة لشريحة ضريبية منخفضة. في حين أنه يمكن تطبيق التصاعد في الضرائب غير المباشرة دون امكانية للتهرب منها وذلك من خلال التمييز في الضريبة بين كل من السلع الضريبية اللازمة لأصحاب الدخول المنخفضة والسلع الكمالية التي يستهلكها ذوى الدخول المرتفعة.

خامساً: العوامل التي تحدد حجم الطاقة الضريبية:

تعرف الطاقة الضريبية للمجتمع بأنها أقصى قدر من الإيرادات العامة يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب وذلك دون الاخلال بالقواعد الاقتصادية والمالية التي تحكم نشاط الممولين ودون المساس بالاعتبارات السيكولوجية لهم. ويتحدد حجم الطاقة الضريبية للمجتمع على مجموعة من العوامل لعل من أبرزها:

1-حجم الدخل القومى: من المعروف أن الدخل القومى ما هو إلا مجموع دخول الأفراد الذين ساهموا في العمليات الانتاجية بالمجتمع أو هو مجموع متحصلات أو عوائد العناصر الانتاجية التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال سنة وحيث أن متحصلات العناصر الانتاجية ما هي إلا دخوله لمالكي هذه الموارد فإنها بالتالى تمثل الأوعية التي تفرض عليها الضرائب وعلى ذلك فإن زيادة حجم الدخل القومى تؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية للمجتمع.

2-درجة العدالة في توزيع الدخل: إذا ما اتسم توزيع الدخل القومى بدرجة عالية من عدم العدالة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدر الخاضع للضريبة حيث تخضع الضرائب الدخل لمعدلات مرتفعة من الضريبة التصاعدية.

3-مقدار ما تقدمه الدولة من خدمات مجانية لأفراد المجتمع: حيث أن زيادة تلك الخدمات مثل التعليم والصحة والأمن.. يؤدي إلى زيادة مقدرة المجتمع على تحمل عبء الضريبة على الرغم من انخفاض مستويات الدخول الفردية.

4-النظام الضريبي مثل: نوعية الضرائب، ومعدلاتها وكفاءة الجهاز الضريبي ودرجة الوعى الضريبى للممولين ... إلخ.

سادساً: أسس السياسة الضريبية في الدول النامية:

إن المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون في تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى الوجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد. وفى ضوء تلك المهمة فإن الضرائب تصبح وسيلة امتصاص الجزء الأكبر من ذلك الفائض الذي لا يستخدم لأغراض استثمارية وتصبح المشكلة الرئيسية هي البحث عن مصادر ذلك الفائض أو اكتشافه وتوجيهه نحو الاستثمار دون أن يترتب على تلك العملية انتقاص فرص ظهور مثل ذلك الفائض الاقتصادي.

وحيث أن سياسة التنمية هى فى جوهرا سياسة اجتماعية قومية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع فإن الأمر ليستدعى ضرورة أن ترسم السياسة الضريبية بحيث يسهم كل فرد في تمويل عملية التنمية (من خلال ضرائبه) بالقدر الذي يسمح به الفائض الاقتصادى غير المستخدم أو بمعنى آخر الغير موجه اختياريا نحو الاستثمار.

وحيث يختلف الفائض الاقتصادى من فرد لآخر نظرا لاختلاف احتياجاته الاستهلاكية واختلاف مستويات دخولهم واختلاف مستوى الدخل الذى يجعل لدى كل منهم الحافز لبذل المزيد من الجهود لذلك يجب أن تتسم السياسة الضريبية بالعدالة في توزيع أعبائها وإذا ما علمنا أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية بمعنى أنه سوف يصاحبها ارتفاع في الدخل وبالتالي ارتفاع في حجم الفائض الاقتصادي في المراحل الأولى فإنه يجب أن ترسم السياسة الضريبية بحيث لا تسمح بأن تؤول الزيادة فى الدخل إلى الانفاق الاستهلاكي كاملة أو بمعنى آخر فإن تلك السياسة يجب أن تأخذ في اعتبارها أن يكون معدل التزايد في الانفاق الاستهلاكي أقل من معدل الزيادة المتوقعة في الدخل القومي وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية.

وإذا ما كان هدف سياسة التنمية هو تشجيع النمو في قطاع أو نشاط انتاجي فإنه يجب أن تأخذ السياسة الضريبية هذا الهدف بعين الاعتبار وهو ما يعرف بمبدأ الاعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية. كما أن الضرائب على الواردات يجب أن تخطط ضمن الاطار العام لخطة التنمية فقد تعفى مثلا السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات وطنية من الضرائب في الوقت الذى تفرض فيه ضرائب مرتفعة على السلع الاستهلاكية.

على أنه وفى كثير من الدول يمكن تجميع حصيلة ضريبية كبيرة من خلال الضرائب على العقارات والملكيات الزراعية ولكن لكي يتأتى ذلك يشترط عدم وجود النفوذ السياسي في أيدى الطبقة الغنية حيث أنها في تلك الحالة سوف تستطيع أن تقاوم أى اتجاهات تشريعية ضريبية تفقدها جزءا من المزايا أو المكاسب المادية التي تتمتع بها.

سابعاً: تمويل التنمية من خلال أسلوب القروض (الدين الأهلى):

ان المقصود بالقروض المستخدمة فى تمويل عمليات التنمية ليست تلك القروض التى تقوم عليها الحكومات بغرض تغطية جزء من نفقاتها الجارية أو سد عجز طارئ فى الموازنة العامة للدولة ولكننا نقصد فى هذا الجزء تلك القروض التى تصدرها الدولة بغية تمويل بعض مشروعات التنمية. وفى هذا الصدد يرى "نورمان بوكانان، هوارد اليس" أنه لا يوجد شئ يحول دون الاقتراض ما دامت تلك القروض ستستخدم في مشروعات التنمية الحكومية وطالما كانت تلك المشروعات مدروسة وتستثمر فيها الأموال لآجال طويلة. ولقد بلغت نسبة الدين الأهلى في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلجيكا فى عام 1950 نحو 109%، 117%، 94% من دخولها القومية على الترتيب، فى حين أن تلك النسبة بلغت 18%، 15%، 10% في كل من البرازيل وسيلان والمكسين فى نفس العام على الترتيب،

وتتركز مشاكل الاقتراض الرئيسية التى تواجه حكومات البلاد المتخلفة في اختفاء عادات الادخار من بعض مناهج الحياة وانعدام وجود أسواق منتظمة للأوراق المالية الحكومية وانعدام الطلب من جانب المصارف التجارية ومؤسسات التأمين، يضاف إلى ذلك اتجاه الحكومات نفسها صوب التمويل بالوسائل التضخمية وما يتبعه من مخاوف تساور الشعب فى التضخم. وإذا لم تكن زيادة القروض مصحوبة فإن التنمية الاقتصادية يمكن أن تمول إلى حد ما دون ما ارهاق للطبقات الفقيرة.

وعند الحديث عن القروض أو الدين الأهلى فإنه غالبا ما يواجهنا السؤال التالى:

إذا ما كانت الحكومة بمالها من سلطة تستطيع أن تفرض ما تشاء من الضرائب، بالإضافة إلى كونها تملك الوسائل الكفيلة بتحديد كمية النقود فى المجتمع فلماذا تلجأ إلى أسلوب القروض الداخلية. والإجابة على ذلك السؤال ذات شقين يتعلق الأول منها بأن قدرة الحكومة على إصدار النقود أو على فرض الضرائب ليست سلطة مطلقة وإنما يحكمها العديد من الاعتبارات والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بينما يتصل ثانيهما بأن هناك اختلافات جوهرية بين كل من الضرائب والقروض فحيث تكون حصيلة الضرائب غير قابلة للتخصيص لمشروع أو وجه انفاقى معين فإن القروض العامة تحتمل هذا التخصيص، وحيث تحمل الضرائب صفة الاجبار فإن القروض وبحكم طبيعتها اختيارية تعاقدية وحيث لا ترد الضريبة لدافعيها ترد قيمة القرض وفوائده لمن اكتتب فيه، وحيث تؤدي الضرائب إلى زيادة الايرادات العامة دون تحميل أعباء اضافية آجلة أو عاجلة على جانب النفقات فإن القروض تزيد من الإيرادات العامة عند إصدارها ولكنها تزيد من النفقات العامة عند استهلاكها، وأخيراً فإن الآثار المترتبة على فرض الضريبة تختلف كلية عن تلك التى تترتب على إصدار القروض العامة.

ثامناً: الوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية:

نظراً لعدم كفاية وسائل التمويل الداخلى السابق الاشارة إليها عن الوفاء باحتياجات العديد من الدول فى إحداث النمو الاقتصادى أو بمعنى آخر فى مواجهة المطالب المتزايدة لعمليات التراكم الرأسمالى اللازمة لاحداث النمو الاقتصادي فى الدول المتخلفة المتقدمة منها أو النامية فإنها فى الغالب ما تلجأ إلى ابتاع بعض الأساليب غير المباشرة فى توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو وذلك من خلال عمليات التمويل التضخمى أو ما يطلق عليه بالتمويل بالعجز (استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة) وكذلك التمويل من خلال استحداث فائض في موازين المدفوعات أو التمويل من خلال الاستفادة من ظاهرة البطالة المقنعة.

وتختلف الآراء والحجج التى يسوقها الاقتصاديين حول امكانية ومدى استخدام أي من الأساليب السابقة والمخاطر التى تصاحب كل منها إلا أن تجارب العديد من الدول فى مجال التنمية الاقتصادية تشير إلى أن تلك الوسائل الغير مباشرة أصبحت مصدراً أساسيا من مصادر التمويل الداخلى بل يمكن القول أنها أصبحت إحدى سمات الاقتصاديات النامية.

-3-التمويل وتضخمه والتمويل بالعجز

أولاً: التمويل التضخمي:

يعتبر التمويل عن طريق التضخم أو استحداث العجز فى الموازنة العامة للدولة من المسائل التى أثارت –ومازالت- الكثير من الجدل العلمى وبخاصة بالنسبة لعمليات التنمية للدول حديثة العهد بها.

وتتلخص فكرة التمويل التضخمى فى التجاء الدولة إلى خلق مزيد من النقود والائتمان لتمويل بعض المشروعات التنمية وتشغيل العاطلين واستغلال الموارد الطبيعية ومن ثم تحقيق معدلات سريعة للتنمية. وترتبط فكرة التمويل التضخمى بالعلاقة بين توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع وكمية الوقود أو وسائل الدفع اللازمة لحمل كميات الانتاج من بداية مراحل العمليات الانتاجية إلى نهايته فإذا لم تقترن الزيادة في الإنتاج بزيادة مناسبة فى حجم وسائل الدفع فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعطيل أو توقف تدفق تيار السلع والخدمات مما يعرض المنتجين لخسائر فادحة. إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن زيادة وسائل الدفع ليست هدفاً فى حد ذاتها حيث تؤدى زيادتها عن القدر المطلوب منها إلى إعاقة التقدم الاقتصادى ومنعه عن طريق غاياته.

ولذلك فقد ظهرت بعض الآراء والحجج التى يؤيد بعضها ويعارض البعض الآخر منها أسلوب التمويل بالعجز. وكلا الجانبين يتخذ من النتائج التطبيقية وخبرات الدول مما يؤيد وجهة نظره. وعلى كل فإن مشكلة التمويل التضخمى –كغيرها من المشاكل الاقتصادية- تتوقف على الظروف الأخرى السائدة بالمجتمع وعلى كيفية مواجهة النتائج المحتملة وتلافى آثارها السيئة إن وجدت.

الآراء المؤيدة للتمويل التضخمى:

تستند آراء مؤيدى التمويل التضخمى إلى أنه لا يمكن حل مشكلة ندرة رأس المال بالأساليب التقليدية كالضرائب والقروض والادخار الاختياري فهناك حدود قصوى لما يمكن تجميعه من تلك الوسائل وكذلك فإنه من العسير إجبار الأفراد على زيادة الانتاج دون زيادة أجورهم النقدية. كما أن التمويل باستحداث العجز في الموازنة العامة لن يحتاج إلى مهارة أو خبرة إدارية وتنظيمية كبيرة كتلك الضرورية لتنشيط التمويل بالوسائل السالفة الذكر.

كذلك يرى هؤلاء المؤيدين أن التمويل باستحداث العجز قد يؤدي إلى إحداث تضخم سعرى ولكن ذلك التضخم السعرى لن يستمر طويلاً إذا ما اتبعت الدولة السياسة الاقتصادية السليمة التى تعمل على تلافى آثاره. بالإضافة إلى أن التمويل التضخمى سوف يمكن الدولة من تنفيذ المشروعات التى تزيد من طاقتها الانتاجية وبالتالى يزداد حجم المدخرات فى المراحل التالية وكذلك سوف تزداد حصيلة الدولة من الضرائب.

ثانياً: تكاليف التضخم:

تجمع وجوه الرأى – فيما عدا الشاذ النادر منها – على أن تكاليف التضخم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً تبلغ حدا يجعل من الواجب رسم سياسة لإحراز التنمية الاقتصادية دون تلك التكاليف. فالتضخم يثبط الحوافز على الادخار الاختياري ويغرى على الاستهلاك كثيراً بواسطة أولئك المنتفعين به. وتذهب المكاسب والتى يجئ بها التضخم إلى أوجه التحسم في قيمة الأراضي والمكاتب والمبانى الضخمة، وكذلك فى المكتنز من العملات الأجنبية والمختزن من السلع وفى الاقدام على المخاطر والمغامرة أكثر مما تذهب فى الاستثمار الصناعي.

ويصاحب التضخم الكبير تزايد فى عدد الأفراد المشتغلين بالتجارة وحدها، ووتوقف إلى حين عملية الانتخاب الطبيعي بين المؤسسات التجارية، فتظل على قيد الحياة حتى أقلها مهارة وكفاية، ويتم تشويه واضطراب العلاقة بين التكاليف والأسعار، ويساء استخدام الموارد ويغدو التخطيط الحكومي والتجاري أمرا مستحيلاً.

ويعزى التضخم رؤوس الأموال على النزوح والهجرة إلى الخارج كما أنه يصد رأس المال الأجنبى عن الاقبال والمشاركة فى مشروعات التنمية، فتنتعش الواردات وتضعف الصادرات، ويزداد ويتوالى العجز فى ميزان المدفوعات ويصبح ليس هناك من وسيلة سوى خفض قيمة العملة وفرض القيود المباشرة أو الرقابة على الصرف.

ويضار من جراء كل ذلك كل الفئات ذات الدخل الثابت أو المحدود مثل فئة الموظفين الحكوميين. بالإضافة إلى كل ذلك فإن التضخم يخلق الحزازات الاجتماعية، وينعدم شعور الفرد بالمسئولية كما يقلل من الحوافز على العمل الشريف والجهد التنظيمي ويبعث على عدم الاستقرار فى سوق العمالة وبسبب كثرة التدخل الحكومى الأمر الذى يتنافى وروح الاقدام الفردى.

وعلاوة على التصدع الاجتماعى والضياع الاقتصادى فإن التضخم لا ينمى الادخار – ان حدث – إلا شيئا قليلا ويؤيد ذلك مجموعة الدراسات التى قام بها صندوق النقد الدولى فى العديد من بلدان العالم النامى والمتقدم ولفترات زمنية طويلة.

وعلى السلطات النقدية فى الدول السائرة فى طريق النهوض واجب حتمى هو تجنب التضخم، ليس هذا فقط بل ان واجبها يمتد بالمثل إلى التعويض عن فعل القوى الانكماشية وأنها يجب عليها أن تعمل على الحيلولة دون تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات خارجية وذلك لمنع الأثر الانكماشي لصادرات رأس المال. ولا حاجة للقول أنه بدون وجود ميزانية حكومية لعلاج التضخم لا يكون ثمة فائدة كبيرة أو جدوى من فرض الرقابة النقدية. ويقال أن تآزر السياسة المالية والنقدية التى توصى على عدم زيادة حجم النقود عن ذلك الحجم اللازم للتوسع في التجارة الداخلية وزيادة عدد السكان بأنها سياسة علاج التضخم.

ثالثاً: التمويل بالعجز:

يرى هذا الفريق من الاقتصاديين أنه لا يمكن أن يكون أسلوب التمويل بالعجز بهذه السهولة وبهذه النتائج الباهرة وبهذه البساطة إلا لما كانت هناك مشكلة اسمها ندرة رأس المال ولو أن أسلوب التمويل التضخمى كان خاليا من المشاكل لاتجهت إليه جميع الدول فهو أفضل من الاقتراض الخارجى، بالإضافة إلى كونه لن يفقد الحكومة شعبيتها بعكس الضرائب. فيرى هذا الفريق من الاقتصاديين أنه ليس هناك من ضمان لأن يؤدى التمويل باستحداث العجز إلى زيادة الادخار عن المزيد من حصيلة الضرائب وحتى إذا ما زاد الادخار الاختياري فإن هذا قد يتدفق إلى الاستثمار الخاص وقد تجد الحكومة أنها فى نفس الوضع من حيث تحملها لأعباء الاستثمار العام... وهكذا قد تزداد أو تطول فترة التضخم وتزداد آثاره.

ونظراً لكون المشروعات التى يتم تمويلها من خلال ذلك الأسلوب فى المراحل الأولى للتنمية هى مشروعات البنية الأساسية كالسدود والخزانات والطرق وخلافه وأن الزيادة الناشئة عن مثل تلك المشروعات لن تأتى إلا بعد مضى وقت طويل نسبياً.

وحيث أن الميل للاستهلاك فى تلك المجتمعات مرتفع وهيكلها الاقتصادى يفتقر إلى الطاقات الصناعية الكبيرة وبالتالى يتسم العرض الكلى فيها بعدم المرونة فى المدى القصير، وحيث يسود طابع الاكتفاء الذاتى فى طاعات الريف فإن المشكلة تعد أكثر خطورة مما يرى المؤيدين حيث تؤدى الزيادة فى الدخل إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية ولن تعود الزيادة فى الدخل الناشئة من ارتفاع الأسعار على طبقة المنظمين والقادرين على الادخار والاستثمار فحسب كما هو الحال فى الدول المتقدمة، بل ستعود على فئات الزراع والتجار وهى الفئات التى لا تعنى زيادة دخولهم بالضرورة زيادة فى مقدرتهم الادخارية بالإضافة إلى أن هذه الطبقات ليس هناك ما يثبت أن لديها ميولاً للاستثمار في حالات ومشاريع صناعية. وعلى ذلك فإنه من المنتظر أن يكون الأثر التضخمى سيئا في الدول النامية وبخاصة في المدى القصير.

من كل ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن أسلوب التمويل باستحداث العجز في الميزانية يجب وخاصة فى بداية مراحل التنمية الاقتصادية أن يوجه إلى المشاريع ذات الأثر المباشر من حيث زيادة الانتاج لأن هذا سيجعله محدود المدى طالما أن الاستثمار الأولى يخلق انتاجا إضافيا ودخلا اضافيا. وأنه يجب على المجتمعات النامية ألا تفرط في استخدام هذا الأسلوب ثم تجد نفسها أمام مجموعة من المشاكل الضخمة والمعقدة والتى قد تكون تكلفة حلها أكثر من الفائدة التى عادت على المجتمع من جراء استخدام أسلوب التمويل بالعجز.

4-مصادر التمويل الخارجية

ان مشكلة الاعتماد على المصادر الأجنبية فى تمويل عمليات التنمية فى دول العالم الثالث ليست بالبساطة التى تصورها الكثير من الكتابات. فقد تغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الكثير من تلك الدول بعد تحررها السياسى حيث تحاول تلك الدول جاهدة أن تتخلص من كل أشكال التبعية الاقتصادية وأن تكون عوائد مواردها لشعوبها وأن تحصل على عائد مجز لصادراتها. ان الدول النامية تحتاج إلى كميات ضخمة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية اللازمة لاعطاء دفعة قوية لعمليات التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى من خطط التنمية الاقتصادية – لكن هناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند مناقشة موضوع رأس المال الأجنبى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

فهناك مثلا قدرة الدول النامية على الاقتراض وقدرتها على سداد تلك القروض وخدمة الدين الخارجى (الفوائد) ومدى فاعلية القروض الأجنبية وأى المصادر أفضل من غيرها فى الحصول على تلك الأموال أى أن المجالات يمكن أن يساهم رأس المال الأجنبى فى تمويلها بالإضافة إلى الشروط التى تضعها الجهات المقرضة ومدى ملاءمتها واستعداد الدول النامية لقبولها وأثر ذلك على اقتصاديات الدول إلى غير ذلك من الاعتبارات الهامة التى يجب أن تراعيها الدول النامية عندما تقرر الاستعانة برأس المال الأجنبى لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية وتنقسم رؤوس الأموال الأجنبية حسب مصدرها إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتعلق أولها برؤوس الأمال الأجنبية الخاصة ويتعلق ثانيها بالمساعدات المالية من الدول المتقدمة، فى حين يتعلق ثالثها بقروض ومنح المنظمات الدولية.

أولاً: رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة:

على الرغم من أن الجزء الأكبر من تحركات رؤوس الأموال الأجنبية يتمثل فى القروض أو المعونات الحكومية إلا أن الاعتقاد السائد هو أن هذه مرحلة انتقالية يجب أن تتبعها مرحلة تكون فيها الدول النامية مهيأة لتشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص. وإذا رأت دولة أن تسير فى هذا الاتجاه فلابد من تكييف تشريعاتها القومية على النحو الذى يجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ويجعل منها أداة تسهم إسهاما ايجابيا فى الانماء وذلك من خلال توفير الضمانات الكافية حول عدم تأمين أو مصادرة تلك الأموال أو منعها من تحويل أرباحها إلى الخارج فتنقسم رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى نوعين:

1-القروض الأجنبية الخاصة: وتتمثل القروض الأجنبية الخاصة فى شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقدمة للأوراق المالية (الأسهم أو السندات الحكومية) التى تصدرها الحكومات أو الهيئات العامة أو الخاصة بالدول النامية. وعلى ذلك فليس هناك للمستثمر الأجنبى سيطرة أو رقابة على المشروعات التى يعتمد تمويلها على ذلك النوع من القروض كما أن أسعار الفائدة عليها تعد منخفضة نسبيا ولقد اختفى في السنوات الأخيرة (فيما عدا بالنسبة لإسرائيل) ذلك النوع من القروض وذلك لزيادة مجالات الاستثمار في الدول المتقدمة وعدم ثقة المستثمرين الأجانب فى النظام السياسى والاقتصادى للكثير من الدول النامية.

2-الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تتمثل تلك الاستثمارات فى المشروعات والأنشطة التى يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب كبير منها مما يبرر لهم حق الإدارة والرقابة المباشرة على المشروع لكن يلاحظ أن الدول النامية لديها قدر كبير من التخوف من هذا النوع من الاستثمارات نظرا لتجربتها السابقة خلال مرحلة استثمارها

واستنزاف تلك الشركات لمواردها القومية دون الاهتمام بمصلحة الدولة كما أن رؤوس الأموال تلك أصبحت باهظة التكاليف لارتفاع نسبة ما يتم تحويله للخارج من عوائد.

ثانياً: المساعدات المالية من الدول المتقدمة:

ان المساعدات المالية التى تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية (المعاملات الثنائية الحكومية) تشكل فى الواقع أهم عناصر انسياب الأموال الأجنبية إلى الدول النامية حيث تشكل أكثر من 65% من اجمالى الأموال الأجنبية التى تنساب تجاه الدول النامية. وتأخذ المساعدات المالية من الدول المتقدمة شكل المنح أو المساعدات أو الهبات أو أنها تكون فى صورة قروض طويلة الأجل والمنح لا تحمل التزاما بالسداد مستقبلا، فى حين تحمل القروض مثل ذلك الالتزام وتختلف القروض المقدمة من الدول المتقدمة إلى تلك النامية من حيث الشروط التى تصاحب كل قرض والتى تجعل من بعض القروض قروضا ميسرة والبعض الآخر قروضا صعبة، إلا أنه أيا كان شكل هذه المساعدات فإنها ترتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات السياسية بين الدول المانحة وتلك المتلقية للمساعدات المالية. وفى كل الأحوال فإن المساعدات المالية تتميز بعدم كفايتها على الرغم من اتجاهها نحو التزايد من عام لآخر إلا أنها مازالت ضئيلة جدا إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من جهة وبإمكانيات الدول المتقدمة اقتصاديا من جهة أخرى. كما تتميز تلك المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل صارخ سواء من حيث اسهام كل دولة من الدول المتقدمة أو من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية.

فمن حيث مدى اسهام كل دولة من الدول المتقدمة فيكفى أن نقارن بين نسبة ما يتحمله الفرد من القروض فى كل دولة من الدول المتقدمة فقد بلغت تلك النسبة فى فرنسا 1.9%، وفى الولايات المتحدة الأمريكية 0.7%، وفى انجلترا 0.5%، وفى المانيا الغربية 0.3%، فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه 0.1% بالنسبة لباقى دول أوروبا الغربية.

أما من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية فإن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة تتميز كذلك بسوء توزيع صارخ، وللدلالة على ذلك يكفى أن نشير إلى أن نصيب الفرد من المساعدات المالية فى الدول التى يقل دخل الفرد فيها عن 100 دولار سنوياً يقل عن نصيب نظيره فى الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 200 دولار سنويا، بل أكثر من ذلك فإن الدول التى يزيد دخل الفرد فيها عن 200 دولار سنويا، يزيد نصيب الفرد فيها من المساعدات المالية عن دول المجموعتين الأولى والثانية مجتمعة.

ثالثاً: قروض المنظمات الدولية:

لم تبدأ المنظمات الدولية فى تقديم القروض إلى الدول النامية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفى أعقاب تلك الحرب وطبقا لاتفاقية "برتون وودز" فقد أنشئ البنك الدولى للانشاء والتعمير ولسنا بحاجة إلى استعراض مهام وأنشطة تلك المؤسسة ولكننا سنقتصر على الإجراءات التي يتخذها البنك لاقراض الدول.

تتقدم الدولة الراغبة في الاقتراض بطلب إلى البنك ويدرس الطلب فى المركز الرئيسى وإذا ما كانت نتيجة الدراسة التمهيدية مقبولة يخطر البنك الدولة صاحبة الطلب بأنه فى حاجة إلى مزيد من الدراسة. ثم يقوم البنك بارسال بعثة منه إلى الدولة الطانبة لدراسة امكانيات وظروف المشروع المزمع الاقتراض من أجله

وتتكون بعثة البنك من مهندس واقتصادى وخبير فى الشئون غير الهندسية يكون متخصصا في الجانب النوعى للمشروع. ويدرس الفنيون الجوانب الفنية للمشروع (الجوانب التكنيكية)، بينما يقوم الاقتصادى بدراسة الحالة الاقتصادية في الدولة الراغبة فى الاقتراض من حيث قدرة الدولة على سداد مديونيتها مستقبلا وبعد ذلك يقرر البنك ما إذا كان من الممكن أن يمول المشروع من عجمه وغالبا ما تكون المعايير التي تتم الموافقة بموجبها على القرض هي أن المشروع المطلوب الاقتراض من أجله مشروع يعود على البلد بالنفع وكذلك إمكانية السداد مستقبلا. وإذا ما تقرر منح القرض فتشكل لجان التقييم والمتابعة للتأكد من أن القرض المذكور يستخدم في الغرض الذى اتفق عليه.

وعلى الرغم من أن ثمة اعتبارات سياسية قد تشوب قرارات البنك فى منح القروض أو رفضها إلا أن الدراسات الجادة التى تقوم بها البعثات الميدانية لاشك تكشف الكثير مما يفيد الدول النامية ويساعدها على تخطيط مسارها الاقتصادى فى الاتجاه السليم، كما قد يكشف مواطن ضعف يمكن تقويتها أو مشاكل عاجلة يمكن علاجها.

وبالإضافة إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير هناك الهيئات الانمائية التابعة للأمم المتحدة والتى أنشئت لمساعدة الدول النامية وبخاصة فى مجال المعونة الفنية. وهناك هيئات شبه دولية بدأت تمارس نشاطها مثل بنك التنمية الافريقي وبنك التنمية العربى وصناديق الانماء العربية، والمصرف العربى الاسلامي للتنمية، وهذه المؤسسات سيكون لها دور هام فى تمويل عمليات التنمية فى دول العالم الثالث مستقبلاً..

الفصل الثالث

التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة الذي تهدف إليه السياسة الاقتصادية مرتبط بالرفاهية الاجتماعية وبرفع مستوى المعيشة؛ وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية حاجات الإنسان الأساسية والثانوية على المدى البعيد.

وتشكل التنمية المستدامة هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، ولها تأثير واضح على الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما.

والتنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، فالدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، ولكن التنمية المستدامة كمصطلح فعدد قليل نسبيا سمع به قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في يونيو1992، وارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية من خلال اللجان والمؤتمرات التي مهدت الطريق لظهور فكرة التنمية المستدامة.

ويعود أول استخدام لهذا المصطلح لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى ب **world wildlife fund**، وقد ترجم إلى العربية بعدة مسميات منها التنمية القابلة للإدامة، القابلة للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة.

وتعتبر رئيس وزراء النرويج **Gro Harlem Bruntland** أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك"، للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وخلال الصفحات التالية سوف نتعرف على مفهوم التنمية المستدامة (سماتها، مبادئها، مقوماتها، أهدافها، مؤثراتها).

-1-مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول، فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها، ولقد عانى مصطلح التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات ومن بين تلك التعريفات:

أولاً: تعريف معهد الموارد العالمية: حيث تضمن التقرير الصادر عن هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات:

اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

اجتماعيا: تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية.

بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

تكنولوجيا: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

ثانياً: تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 : فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع".

ثالثاً: تعريف البنك الدولي: فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

وعرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية؛ حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

رابعاً: كما يرى مجلس منظمة الأغذية والزراعة: (FAO) أن التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.

في حين نجد بعض الاقتصاديين وضعوا للتنمية المستدامة تعريفا ضيقا ينصب على الجوانب المادية وآخر اقتصادي يركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وهذا لجعل المفهوم أقرب للتحديد.

ويؤكد أصحاب التعريف المادي للتنمية المستدامة على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

بينما يركز أصحاب التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

وحسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" فإن التنمية المستدامة تعني: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته.

مما سبق، يتبين لنا أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجيا السائدة.

كما يلاحظ من خلال التعريفات أعلاه أنها تخلط بين التنمية المستدامة من جهة وبين متطلباتها من جهة أخرى، لذلك فهي لم توضح بدقة جوهر التنمية المستدامة، لكن مهما كان أصل المفهوم وتعريفه، فالتنمية المستدامة قد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات، حيث لاقت اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة.

ونجد أن أغلبية الكتابات تزكي تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة "بريتلاند"، حيث تعرف هذه اللجنة التنمية المستدامة (PNUD) على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

-2-سمات التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام، باعتبارها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالمجال الطبيعي والمجال الاجتماعي.

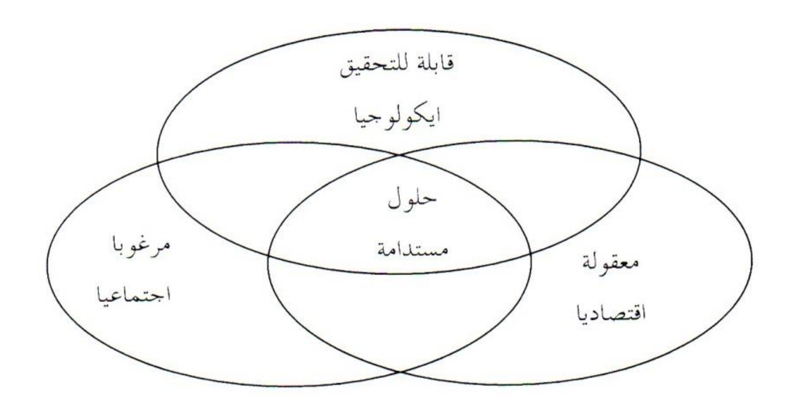
تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وتسعى إلى حد الفقر في العالم.

للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات

لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها؛ لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي: "العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية"، وهنا نجد الاهتمام بربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص، وفي هذا الإطار قام الفيلسوف السويدي Hans JONASS بدمج المفاهيم الثلاثة للتنمية ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة حسب الشكل التالي:

شكل 9

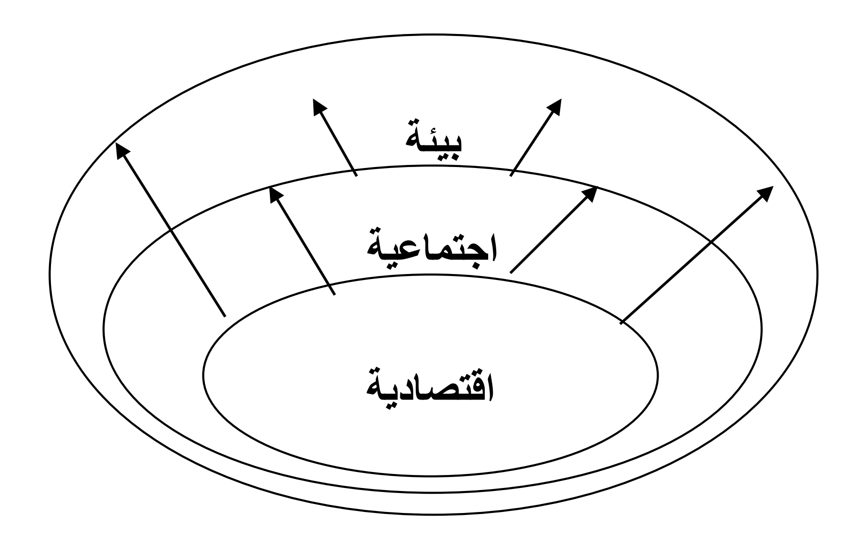


تحقيق التنمية المستدامة

من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية

كما يرى بعض الاقتصاديين أن لمفهوم التنمية المستدامة مستويين أحدهما قوي والآخر ضعيف، تكون الاستدامة قوية إذا وقع حقل النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية، وهذه الأخيرة تكون ضمن الدائرة البيولوجية، وعليه فالنشاطات الاقتصادية تنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا تم الإضرار بالطبيعة بأضرار جسيمة، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل 10

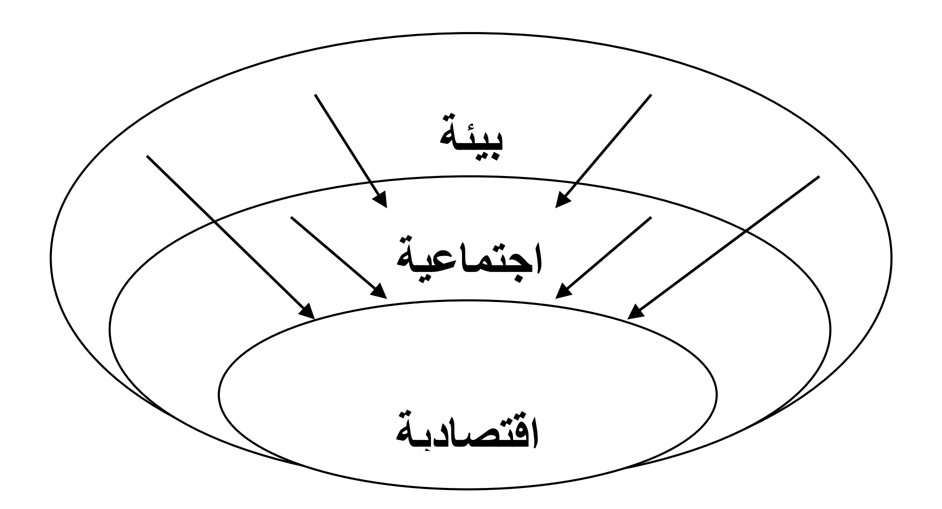


الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)

يوضح الشكل أن إمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يتم في إطار الحدود البيئية، لهذا فالاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي ... وتدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا.

أما الاستدامة الضعيفة تفترض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون مخزون رأس المال الشامل ثابتا، استنادا إلى قاعدة "sollow" التي تقر أن: رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي.

شكل 11



الاستدامة الضعيفة (الغطاء الاقتصادي)

يوضح الشكل كيف يمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل.

-3-

مبادئ التنمية المستدامة

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية هي كما يلي:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وهذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية .

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر؛ نظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، ومنها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية .

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقودأو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، مثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة . كذلك توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين:

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية :

قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات .

أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة .

إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير .

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني، وغيرها، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60%إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة يجعل من السكان مكان الصدارة في الإستراتيجيات البيئية ، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة .

-4-المقومات الأساسية للتنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، فلابد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها:

أولاً: تلبية الحاجات الإنسانية للسكان: فالوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هي إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر انطلاقا من اقتناعها أن عالما يستوطنه الفقر واللامساواة سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية هذه المتطلبات بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة، ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

ثانياً: الإدارة البيئية السليمة: لا يمكن تلبية احتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

ونعني بالإدارة البيئية السليمة تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، "التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها".

ثالثاً: التنمية البشرية: تتضمن مذكرات المتحدثين -البيئة والتنمية- الصادر عن الأمم المتحدة، بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القابلة للاستمرار، ويؤكد هذا أنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة، والتنمية البشرية، هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان.

وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب:

الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة.

الثاني: هو استثمار المجتمع لقدراته المكتسبة.

الثالث: يتعلق بالمعرفة والتعليم.

رابعاً: الاقتصاد البيئي: يعتبر الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

خامساً: التكنولوجيا السليمة بيئيا -التكنولوجيا النظيفة-: تتعارض التنمية المستدامة مع تكنولوجيا مضرة بالبيئة، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدرا أقل من التلوث والنفايات. لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة .

سادساً: الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية: التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات، داخل الحدود الوطنية وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لابد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها، وفقا للأسس المحلية، وبما يتيح المواءمة بين حاجاتها ورغباتها، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

وبما أن التنمية المستدامة هدفا لكل شعوب العالم، المتقدمة والنامية، وأن النظم الطبيعية ومشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية، فإن التعاون الدولي أمرا ضروريا لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام.

5-أهداف التنمية المستدامة

على اعتبار أن التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان، فيجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي هو إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

وعند التدقيق في مفهوم التنمية المستدامة ومتابعة ما نشر عنه من برامج وسياسات يمكن تحديد لأهداف المرجوة من هذه التنمية فيما يلي:

- أنها تساهم في وضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة.

- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية.

- وعلى نطاق الممارسة الميدانية، فالتنمية المستدامة تنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة.

6-أبعاد التنمية المستدامة

لقد شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنه استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية الذي يمثل أبعادا متعددة ومرتبطة فيما بينها، وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانسبرغ" سنة 2002الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في ثلاثة محاور، هي كما يلي:

أولاً: البعد الأول: البعد الاقتصادي:

ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات.

ويعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، وذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وتوفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك .

وتمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة، والأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة.

وتدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها -على المدى البعيد- التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية والطبيعية والنباتية.

وتتجلى الأبعاد الاقتصادية من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك؛ حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية، غير أنه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان، فالبعد الاقتصادي يصعب تحقيقه، ما لم تتوفر مجموعة من العوامل، ويمكن حصرها فيما يلي:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تشير الإحصائيات أن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل أضعاف ما تستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم أكثر من الهند ب 33 مرة، وكما هو الحال في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط للدول النامية.

فالتنمية المستدامة في الدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، كما تعني التنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالانقراض.

2- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: أدى الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل المحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجته ما دامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.

3- تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة؛ ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتنخفض أسعارها، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأجل ذلك لا بد على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

فالتنمية المستدامة في الدول الفقيرة تعني استغلال الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر لمستويات المعيشة، وتخفيف عبء الفقر؛ لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان، والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري، والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

4- المساواة في توزيع الموارد: تعتبر الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

5- تقليص الإنفاق العسكري: كما تعني التنمية المستدامة أيضا تحويل الأموال من الإنفاق للأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء بسيط من المواد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

6- توفر عناصر الإنتاج الرئيسية، وفي مقدمتها رأس المال والتنظيم والمعرفة.

7- رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

8- زيادة معدلات النمو في الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.

ثانياً: البعد الثاني: البعد البيئي:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره. ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية، والتي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، ستكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أهم أبعاد التنمية المستدامة يتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

ويركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية. ويمكن إجمال الأبعاد البيئية في ما يلي:

1- صيانة المياه: تعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجددها.

2- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: معناه أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة؛ وذلك بإبطاء عمليات الانقراض، وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

3- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصائد: فمن الملاحظ أن تعرية التربة، وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فهي في علاقة سلبية مع الغطاء النباتي والغابات، كما أن هناك مصائد كثيرة من الأسماك في المياه العذبة أو البحرية يرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.

5- المحروقات والاحتباس الحراري: حيث يجري استخراج المحروقات وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية، والاحتباس الحراري الذي يهدد تغير المناخ، وتشير الإحصائيات إلى تزايد استخدام .

فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المؤسسات الصناعية، كما تعني أيضا أن تتخذ البلدان الصناعية الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة.

6- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في اتفاقية كيوتو مشجعة جدا، حيث جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن معالجة مخاطر البيئة العالمية يحتاج إلى تعاون دولي، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية اعتقادا منها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي مادام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

ثالثاً: البعد الثالث: البعد البشري والاجتماعي:

لقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الأساسي للتنمية، وهو وسيلة وهدف في آن واحد.

وهذا الطرح للتنمية يختلف عن الفكر الكلاسيكي لتكوين رأس المال البشري؛ فنمو الناتج الإجمالي شرط ضروري للتنمية، لكنه غير كافي -خاصة- عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة.

وتجدر الإشارة إلى صعوبة تحقيق التوازن بين البعد البيئي والبعد البشري للتنمية المستدامة، وهنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد درجة نفاذ الموارد الطبيعية، وبالتالي إيجاد توازن بين استغلال الموارد المتاحة، كالنفط، وبين حجم السكان ومتطلبات التنمية، دون التأثير سلبا على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

والبعد البشري للتنمية المستدامة يسعى إلى استقرار النمو الديموغرافي، ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان، وذلك يتم من خلال النقاط التالية:

1- تثبيت النمو الديموغرافي: حيث أن هذا الأمر أصبح يكتسي أهمية بالغة، ليس لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط، بل كذلك النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2- مكانة الحجم النهائي للسكان وأهمية توزيعه: توحي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وبالتالي وجب النظر في الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان؛ ذلك أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة.

كما تهتم التنمية المستدامة بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية كبيرة؛ إذ تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان أوضاع لها خطورة على المجتمع وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها،

وعلية فالتنمية المستدامة تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل اعتماد الإصلاح الزراعي، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص للحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

3- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تعني التنمية المستدامة إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

4- الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الحكم على المستوى السياسي: يشكل اعتماد النمط الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم بما يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم، القاعدة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

5- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد ولا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي هذه المعايير.

7-مؤشرات التنمية

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد و تحقيق النمو وايضاالمحافظة على البيئة كأحد العناصر الداعمة لتحقيق التنمية، والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية.

ويحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، مثل: معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات؛ وهذه المؤشرات تسمح لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وينبغي وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر؛ نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمانية والمكانية. فقد تكون لدينا أرقام ولكن لا توحي بما نريد معرفته -"فوهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين"-.

وفي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار.

في هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي:

أولاً: مؤشرات القوة الدافعة: والتي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.

ثانياً: مؤشرات الحالة: التي توفر صورة للحالة الراهنة للأمور.

ثالثاً: مؤشرات الاستجابة: والتي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.

وقد جرت العادة على استخدام المؤشرات الاقتصادية في تحديد أهداف التنمية وقياس التقدم المحرز، حيث كان نمو الدخل الفردي الهدف الرئيسي للتنمية، غير أن الأمر لم يعد كذلك، إذ أن بيانات المجاميع الاقتصادية الكلية تحجب أوجه التفاوت بين الفئات، كما أنه تم الإقرار بأن ثمة أهداف أخرى، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة في عملية التنمية الاقتصادية، والنهوض بمؤسسات الحكم لا تقل أهمية لتحقيق تنمية مستدامة، ومع ذلك ينبغي التأكيد على أهمية الاستناد إلى مبادئ اقتصادية كلية كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة.

وتختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الإعتبار، والغرض من المؤشر، وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته. وسنركز على المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية المجمعة في الفصول ذات الصلة بجدول أعمال القرن21.

-8-المؤشرات القطاعية للتنمية

تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

أولاً: البصمة الايكولوجية:

أسس هذا المؤشر كل من REES و WACKERNAGEL، وهو يقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة؛ حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته -استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات، ومن بين أهم خصائص المؤشر نجد:

المرونة: حيث يمكن قياس البصمة الايكولوجية للعالم، لدولة، لشخص، لمؤسسة.

الديناميكية: حيث تتطور حسب عدة عوامل، مثل: النمو الديمغرافي، والاستهلاك المتوسط للفرد، التقدم التكنولوجي.

الربط المباشر بين أهم نقطتين للتنمية المستدامة وهما الحاجة والموارد.

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي "وحدة المساحة" الهكتار وتعتمد على:

المساحة الضرورية لامتصاص غاز الكاربون.

المساحة الضرورية لتربية المواشي.

المساحة الضرورية للزراعة -تلبية الاحتياجات الغذائية-.

المساحة الضرورية للإنشاء.

المساحة الضرورية للصيد.

كما يمكن الحصول على البصمة الايكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان، فمثلا البصمة الايكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها -متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة- تستحوذ على ما يفوق 20% من المساحة الكلية لكوكب الأرض -حسب دراسة أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي-.

ثانياً: مؤشر المحاسبة البيئية -المحاسبة الخضراء:

تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني؛ لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها، وعادة لا يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء.

ويمكن تعريفها بأنها: الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.

وقد أعدت المحاسبة الوطنية الخضراء في القرن العشرين ابتداءا من السبعينات، وتم استكمالها في بداية التسعينات بهدف صياغة مؤشرات تنمية مستدامة، الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية.

ولا تتموضع الاستعمالات الواعدة أكثر للحسابات البيئية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث لم يتم تحديد دقيق للاستخدامات الملموسة للحسابات، بالإضافة إلى استمرار مشاكل منهجية كبيرة بقدر ما تتموضع على المستوى القطاعي؛ حيث يترجم الطلب على مثل هده الأدوات حاجات دقيقة مثل تسيير الماء أو الغابات.

وتستعمل أدوات المحاسبة البيئية في ما يلي:

تسيير المصادر الطبيعية والبيئية: تقتضي إقامة هذه الحسابات جهدا إدماجيا و تنظيميا للمعلومة، وكذا هيكلة وانسجام للمعطيات حول البيئة. وتسمح هذه الحسابات باكتساب معرفة المحيط، وهي شرط أولي لتسيير ناجح. وهذا بتشخيص حالة المصادر والأوساط الطبيعية وكذا تطورها تبعا للضغوطات التي يمارسها النشاط البشري.

تقديم مساعدة إلى صانعي القرار: تسمح الحسابات بتقدير الاتجاهات الهامة لتطور البيئة وآثار النشاطات الاقتصادية القطاعية على حركة مخزون المصادر الطبيعية، وبالتالي تساعد صانعي القرار في بلورة سياسات التنمية المستدامة.

تطوير مؤشرات الديمومة: تجمع حسابات البيئة معلومات قاعدية يمكن انطلاقا منها إعداد مؤشرات الديمومة مثل مؤشرات الاستعمال المكثف للغابات.

ورغم أنه لا يوجد نموذج واحد لمحاسبة بيئية، يمكن تمييز بين ثلاثة مقاربات رئيسية:

أ- ضبط نظام المحاسبة الوطنية: تعتمد على مبدأ الناتج الداخلي الخام الأخضر، وتهدف هذه المقاربة الاقتصادية الكلية الخاصة بالمحاسبة البيئية إلى تهيئة نظام المحاسبة الوطنية بإدماج عدة معطيات داخلية، كتكلفة الأضرار الايكولوجية، وانخفاض مخزونات الموارد الطبيعية، نفقات تسيير البيئة، و قيمة الخدمات البيئية، وهذا بهدف ترشيد استخدام الموارد الطبيعية -تحسين طرق استهلاكها تدهورها- بما يسمح بتجددها، والتي تعد استهلاكات وسيطية متعددة، وعليه يمكن تخفيض مبلغ القيمة المضافة بالنسبة لكل إنتاج ومن ثم حساب الناتج الداخلي الخام مصحح من اختراقات البيئة. فهذا ما يسمى بالناتج الداخلي الخام الأخضر.

وقد طبق لأول مرة في أندونسيا، مع نهاية الثمانينات من طرف المعهد العالمي للموارد (WRI) الذي قيم اندثار الغابات الإندونيسية بهدف إدماج هذا التقييم في المنتوج الداخلي الصافي، حيث ألفت انتباه الايكولوجيين والاقتصاديين حول نقائص نظام المحاسبة الوطنية، مما أدى إلى صياغة مؤشر اقتصادي كلي معبر عن ديمومة الاقتصاد الإندونيسي.

إن ضبط نظام المحاسبة الوطنية، و حساب الناتج الداخلي الخام الأخضر، يتصفان ببعض التغيرات الناتجة بالدرجة الأولى عن الخصائص الجوهرية للبيئة التي تعتبر بالأساس ذات طابع غير تجاري، فالمشكلات المنهجية العملية المرتبطة بإدماج البيئة في نظام المحاسبة الوطنية، لم تجد إلى اليوم حلولا لها.

ب- الحسابات التابعة: وهي تهدف إلى تكملة نظام المحاسبة الوطنية على أساس الحسابات التابعة للمعلومة الاقتصادية التي يحتويها نظام المحاسبة الوطنية من دون تغييره .

وقد استعملت في دول كثيرة لتوفير المعلومات المحاسبية المفصلة حول نشاط خاص مثل: البحث و التربية و النقل والحماية الاجتماعية و حماية البيئة.

وتسمح المحاسبة التابعة بتحديد الجهود المتعلقة بحماية البيئة في بلد ما، من دون أن يحدث أي تغيير في مؤشرات الاقتصاد الكلي -الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام- فلا تصحح بالتالي عجزها.

وتجمع حسابات البيئة التابعة، المعلومات الفيزيائية الصادرة عن الإحصائيات حول حالة البيئة والمصادر الطبيعية ومعلومات متوفرة في الإطار المركزي للمحاسبة الوطنية مثل: مصاريف تجديد المحيط ، أو تكاليف الأضرار البيئية.

إذن تمد هذه الحسابات القدرة التحليلية لنظام المحاسبة الوطنية. و تقدم هذه الحسابات الوظائف الثلاثة الأساسية:

- تفكيك نظام المحاسبة الوطنية لاستخراج المظاهر البيئية منه.

- تقويم مخزون المصادر الطبيعية و الخدمات البيئية خارج السوق.

- تقويم الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي.

ج- حسابات المصادر و التراث الطبيعي: منذ سنة 1970 تم تخيل حسابات فيزيائية للبيئة -من طرف النرويجيين-، وتحت تسمية حسابات المصادر الطبيعية، نظرا لصعوبة التقدير النقدي لبعض المظاهر البيئية في المحاسبة البيئية التابعة، وتعالج هذه الأخيرة مصادر نظام الإنتاج معبرا عنها بوحدة فيزيائية أو نقدية.

وامتد ذلك في فرنسا التي عمدت على استخدام مؤشرات مادية ونقدية للمصادر الطبيعية القابلة للتسويق والعناصر الطبيعية عديمة القيمة التجارية بما في ذلك الأنظمة البيئية، وأطلق عليها اسم الموروث الطبيعي، وتتضمن المحاسبة التابعة، كما تشكل وصلة بين المحاسبة الوطنية –النقدية- والمحاسبة المادية.

ثالثاً: مؤشر التنمية البشرية:

وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية ، يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية؛ حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني .... ، ويقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة.

- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب.

- إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع

- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

-9-المؤشرات الأساسية المجمعة في الفصول ذات الصلة

بجدول أعمال القرن 21

ويمكن تقسيمها إلى أربعة قضايا رئيسية هي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية. ثانياً: المؤشرات الاجتماعية.

ثالثاً: المؤشرات البيئية. رابعاً: المؤشرات المؤسسية.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

1- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة، ويقيس هذا المؤشر مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.

2- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل الإنفاق على إضافات الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.

3- صادرات / واردات السلع والخدمات: ويبين قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

4- تغيير أنماط الاستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

5- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويبين هذا المؤشر فائض أو عجز الحساب الجاري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ويقيس مدى سرعة تأثر الاقتصاد.

مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بمجموع الدين المعطى أو المتلقي، ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أوالخدمات الاجتماعية بشروط مالية تسهيلية، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط، التي ترمي إلى النهوض بالتنمية.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية:

1- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

معدل البطالة، وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.

مؤشر الفقر البشري، بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي: "حياة طويلة وصحية"، وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين."توفر الوسائل الاقتصادية"، يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، و"نسبة الأطفال دون الخامسة "الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة .

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، وتختلف التقديرات الوطنية بين البلدان، ويستند غالبا إلى التقديرات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية، تجدر الإشارة أن المؤشرين السابقين يستخدمان في تقييم حالة الفقر في بلد ما كنسبة مئوية.

2- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة : ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

3- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: وذلك عن طريق:

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين: ويعبر عن نسبة الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يدركون القراءة والكتابة، ويحدد المؤشر نسبة الأميين بين البالغين.

المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية : مجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية كنسبة من عدد السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية، ويبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

4- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: عن طريق:

متوسط العمر المتوقع عند الولادة : يستخدم كبديل له نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين، يفترض هذا المؤشر أن الأنماط السائدة ستظل على حالها طوال حياة الفرد.

عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية: إن توفر درجة مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية أمر أساسي للتنمية المستدامة.

5- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية : وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

ثالثاً: المؤشرات البيئية:

1- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: وذلك عن طريق:

الموارد المتجددة / عدد السكان : ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.

استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة : و يبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة

.2- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة: من خلال:

نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : يبين المؤشر نصيب الفرد من المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.

استخدام الأسمدة : يحدد كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية، حيث يقيس كثافة استخدام الأسمدة.

3- مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

التغير في مساحة الغابات : وهو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.

نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر، يتم الحصول علية عن طريق مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحةالإجمالية للبلد، ويقيس مساحة التصحر وشدته.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية:

1- الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال:

الحصول على المعلومات: وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة، وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، وعدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات.

الحصول على وسائل الاتصال : من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

2-الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية : ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص، وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص، ويقيسان المؤشران مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

3-العلم والتكنولوجيا : ويمكن الوصول إليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.....

المراجع

1-عمرو محيي الدين- التنمية والتخلف- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة 1990.

2-عمرو محيي الدين- التنمية والتخلف- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة 1996.

3-مدحت محمد العقاد، محمود محمد عارف، نظرية القيمة، مكتبة المدينة بالزقازيق 2002م.

4-س واجل، فن التخطيط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963م.

5-علي لطفى، دراسات في تنمية المجتمع، القسم الثاني 1974م.

6-نورمان بوكانان، هواردايس، وسائل التنمية الاقتصادية الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1958م.